


297.3

K19/n

C. 2

حفظه المولى



يشتمل الكتاب على تعديل معوية وقبول مروية ومروى الصحابة الذين
كانوا معه وبيان الاعتدال والانصاف في هذا الباب كما هو مذهب
الشيخين البخاري ومسلم وسائر المحدثين والظاهرية وبقية
الائمة وفلاسفة الاسلام

طبع على نفقة الشيخ عبدالعزيز المحمد البسام والافندي محمد
ابن حسين نصيف من تجار جده (الحجاز)

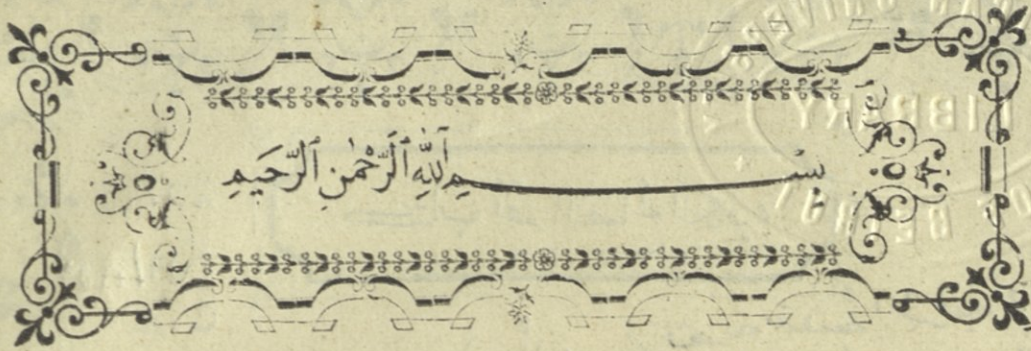
67262

طبع في شهر رجب سنة ١٣٢٨

في مطبعة الفيحاء في دمشق

جوار جامع الاموي الشريف

مکتب النشر العربی بدشت



الحمد لله وحده ، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده ، وعلى آله الاطهار ، واصحابه
الاخيار ، * اما بعد * فقد اهدى (١) الى العالم النحرير ، والجهد الكبير ، السيد
محمد بن يحيى بن عقيل ثمننا المولى بحبته ، وبارك لنا في افادته ، كتابا سماه « النصائح
الكافية لمن يتولى معوية » ايد فيه حفظه الله مذهب من جرح معوية ورهطه ، وراى
ان تعديلهم زلة وغلطه ، وبني عليه جواز لعن معوية وسبه ، زعما بأنه ممن لم يخش في
اعماله مقام ربه ، وقد نوع في كتابه الفصول والابواب ، واتى في تاييد مشربه
بالعجب العجيب ، مما ابان عن فضل وطول باع ، وقوة استحضار وسعة اطلاع ، ويد في
حرية الفكر طولى ، وصدع بالاجتهاد من الدرجة الاولى ، مما يدesh الواقف عليه
ويجذب به بكليته اليه وقد رغب الى ان اطلع على خوافيه ، واعلمه برأى فيه ، مشيا مع
الانصاف ، ونشكبا عن الاعتساف ، فامتثلت امره وطالعت به تمامه ، ولم اغادر منه شيئا
الا وفهمت سرمرامه ، ثم كتبت اليه بان تحقيق هذه المسئلة وايفائها مايلحق بها لا ينبغي
الا غضاء عنه ، ولا التلصص منه ، لانها مسئلة مهمه ، تقسمت لاجلها الامه ، فوجب
فيها كشف الغمه ، ولئن كان المذهب فيها معروفا ، الا انا نراه في الكتب بالاجمال
موصوفا ، وليس العلم بها مفصلا ، كالعلم بها مجمولا ، فان في البسط والتفصيل ، والشرح
والتحليل ، مايزيل اللبس ، ويجلي الحقيقة للنفس ، وقد جلى السيد ايد الله في بسطه
لهذه المسئلة غرائب فوائد ، وعجائب فرائد ، توقف من معوية على غير ما كان يعلم
منه مجمولا ، وتفتح من الوقوف على اعماله بابا كان مقفلا ، واذا انكشف الغطاء ، وانقشع

(١) في ١٠ جمادي الاخرة سنة ١٣٢٧ من بلدة سنقافوره

غمام الخفاء ، استبان بدمه منزلته اللائقة به فلا يلحق بالسابقين ، ولا يطبقه الانصار والمهاجرين ، كما عليه كثير من الحشوية ، عديمي الفقه والروية ، وهذا اعظم ما يستفاد من مجموع الانتقاد ، ولما مرَّ بي في كتاب السيد المذكور ، مسائل فيها نظر من عدة امور ، رأيت اجابة لطلبة ان اكتب له رأئي في انتقاداتها ، وأدع له الخيرة في نقدها أو اعتقادها ، وما على العالم الا ان يبذل جهده ، ويخير بما يراه اقوى دليلا عنده ، وارجو ان لا يكون نقدي هذا مما يحل عري الخلط ، ولا ينقض او اضر الموده ، فان التباين في الآراء والاذهان ، كالاختلاف في الاشكال والالوان ، فلا يوجب للقلوب تنافرا ، ولا للمعارف تناكرا ، سيما على رأي ان كل مجتهد نصيب ، فالخطاب في الباب قريب وهذا ما التحققة من كمال السيد نفعا لله بمحبته ، ولولا يقيني به لما بررته في اجابة طلبته ، فان استبقاء رضاه اشهى الي من كل مشنهي ، وهل الا الى جمع الكلمة والتعاون على البر والتقوى المنتهى ، وعسى ان يهتدي لمذهب السلف بما كتبه السيد وكتبناه ، فريقا الشيعة والنواصب (١) هدام الله ، فان الذي يسعى اليه الحكماء هو تعديل الغلاة من كل نخلة ، وردهم الى الوسط الذي بنيت عليه الملّة

== * ولتقدم امام المناقشة هذه المقدمة فنقول * ==

* المقدمة *

اصل المسئلة مشهور تجاذبته انظار الفرق حتى تعددت فيه المذاهب ، وتنوعت المشارب فمنهم من يرى السكوت عن تلك الماكرات وهو مالمحدثين ، وجمهور الفقهاء والمتكلمين ومنهم من يرى الخوض لتحصيل الحق واشاعته لكون المسئلة تعددت شعبيها ذكرت في الكلام وفي الفقه وفي الاصول وتلك امهات العلوم التي يناط بها صحة ماوراءها مما تستتبعه ويندرج فيها لانها الكلي الأعظم . والركن الأهم . دع عنك انها شغلت

(١) جمع ناصبي وهو من نصب الداوة لاهل بيت النبوة عليهم السلام وتظاهر بيقضهم او من نصب العداوة اعلى عليه السلام او اعلن بها . وفي الاعتبار ان الخوارج هم المعينون بالانصاب بناء على ان النصب لم يتحقق من غيرهم اهـ من البرهان القاطع للسيد الطباطبائي

من التاريخ جانباً كبيراً أصبحت فيه من أهم مسائله فكيف يسوغ السكوت عنها وقد افعمت جوانبه واوقرت جنائبه

عجبت ممن زعموا ان لم يذكر احد من المتقدمين ما ذكره السيد في رسالته المنوّه بها قبل ولم يصرحوا بما صرح به وألم يدرسوا مقالات الفرق الاسلامية في ذلك في كتب الملل والنحل — وهي مطبوعة ومتداولة — بل اين غفلوا عن ان ما ذهب اليه السيد هو مذهب الامامية قاطبة وشيعة اليمن ومذهب المعتزلة ما تخطاه شبرا (١) ولا ابتدع مذهبا وفكرا . ليتهم اعاروا نظرهم مقدمة شرح نهج البلاغة لعز الدين ابن ابي الحديد ليروا ان المسألة مشهورة معروفة فيخففوا من غلوائهم ويرققوا من جمودهم لابل يستروا من جهلهم وعوارهم ولكن ماحياة الذكي مع الغبي والمحقق مع الحشوي والمستدل مع المقلد والسمح مع الجامد لاحيلة معهم ماداموا آفة العلم وجائحة النظر ولنورد لهم ما قاله ذلك الفاضل — ابن ابي الحديد — لينلوا ان مفصل رسالة السيد هو مجمل كلامه في تلك المقدمة (٢) قال رحمه الله : ناما القول في البغاة عليه — اي علي امير المؤمنين علي كرم الله وجهه — والخوارج فهو علي ما ذكره لك . اما اصحاب الجمل فهم عند اصحابنا هالكون كلهم الا عائشة وطلحة والزبير فانهم تابوا ولولا التوبة لحكم لهم بالنار لاصرارهم علي البغي . واما عسكر الشام بصفين فانهم هالكون كلهم عند اصحابنا لا يحكم لاحد منهم الا بالنار لاصرارهم علي البغي وموتهم عليه رؤساؤهم والاتباع جميعا . واما الخوارج فانهم مرقوا من الدين بالخبر النبوي المجمع عليه ولا يختلف في انهم من اهل النار وجملة الامر ان اصحابنا يحكمون بالنار لكل فاسق مات علي فسقه ولا ريب في ان الباغي علي الامام الحق والخارج عليه بشبهة او بغير شبهة فاسق وليس هذا مما يخصون به عالياً عليه السلام فلو خرج قوم من المسلمين علي غيره من ائمة

(١) اي في مسائل هذه والا فانه لم ينتحل مذهب الامامية والحمد لله كما كتب لي (٢) اي كلامه في عسكر الشام بصفين من حيث الحكم عليهم بانهم بغاة ظالمون فحسب وان كان السيد لا يوافق في غير ذلك والقصد من النقل كله زيادة الاطلاع على مذاهب الفرق في هذه المسألة من كلام اصحابها

العدل لكان متكلمهم حكم من خرج عليّ عليه السلام . وقد يرى كثير من اصحابنا في قوم من الصحابة احبطوا ثوابهم كالمغيرة بن شعبة وكان شيخنا ابو القاسم البخاري رضي الله عنه اذا ذكر عنده عبد الله بن الزبير يقول : لا خير فيه : وقال مرة : لا يعجبني صلاته وصومه وليسا بنافعين له مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي عليه السلام لا يغيضك الا منافق وقال ابو عبد الله البصري لما سئل عنه : ما صحّ عندي انه تاب من يوم الجمل ولكنه استكثر مما كان عليه : فهذه هي المذاهب والاقوال . واما الاستدلال عليها فهو مذكور في الكتب الموضوعة لهذا الفن اه كلام ابن ابي الحديد بحروفيه . وقال الامام الشهرستاني في كتابه الملل والنحل في الكلام عليّ اهل الفروع وللأصوليين خلاف في تكفير اهل الأهواء فمن مبالغ متعصب لمذهبه كفر وضلال مخالفه ومن مساهل متالف لم يكفر « ثم قال » واختلفوا في اللعن عليّ حسب اختلافهم في التكفير والتضليل وكذلك من خرج عليّ الامام الحق بغياً وعدواناً ثم البغي هل يوجب اللعن فعند اهل السنة اذا لم يخرج بالبغي عن الايمان لم يستوجب اللعن وعند المعتزلة يستحق اللعن بحكم فسقه الخ

وقد وافق هؤلاء المعتزلة شيعة اليمن قال ضياء الاسلام اسحاق بن المتوكل اليماني في رسالته « رفع الخلاف ، في اسباب الائتلاف » (١) : المعروف من مذهب الامام يحيى بن الحسين عدم قبول الرواية عن جماعة من الصحابة لاعتبار عدالة الصحابة عنده كغيرهم من الناس فرواية اهل الحديث عن المغيرة ومعوية وعمرو وغير هؤلاء عنده غير مقبولة ثم قال الضياء . وقد علم ان الشيعة . شيعة اليمن . لا يتجاوزون عن من حارب اهل البيت وسبهم لاعتقادهم ان ذلك حرب للنبي صلى الله عليه واله وسلم وسب له وذلك حرب لله وبهذا جاءت الاحاديث المتكاثرة اه بحروفيه

فيرى الواقف عليّ مانقلناه ان المسألة قديمة العهد إلا أن إعراض الخلف عن النظر في كتب المقالات والخلاف اورث دهشهم لكل مالم يحيطوا به علماً ولا غرواً ان

(١) رسالة مخطوطة عندنا نقلناها من مجموع عاتق

يتقاصر عن هذه الكماليات من قصر في الحاجيات

ربما يظن قليل الاطلاع ان المعتزلة وان شئت فقل القدرية فئة لا يؤبه لهم ولا يقام لهم وزن لانهم في نظره الاعشى كالمارقة ولكن ماذا يكون جوابه اذا تلونا عليه اسماء القدرية من السلف وقلنا له هم — علي مارواه الامام ابن قتيبة في المعارف معبد الجهني عطاء بن يسار . عمرو بن عبيد . غيلان القبطي . الفضل الرقاشي . عمرو بن قائد وهب ابن منبه . (١) قتادة . هشام الدستوائي . سعيد بن ابي عروبة . عثمان الطويل . عوف بن ابي جميلة . اسمعيل بن مسلم المكي . عثمان بن مقسم البري . نصر ابن عاصم ابن ابي نجيح . خالد العبد . همام بن يحيى . مكحول الشامي . سعيد بن ابراهيم . نوح بن قيس الطاحي . غندر . ثور بن زيد . عباد بن منصور . عبد الوارث التنوري . صالح المري . كهس . عباد بن صهيب . خالد بن معدان . محمد بن اسحق اه واما عدة من اخرج لهم الشيخان — البخاري ومسلم — اواحدهما منهم فهي — كما في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للمحافظ السيوطي : ثور بن زيد المدني . ثور ابن يزيد الحمصي . حسان بن عطية المحاربي . الحسن بن ذكوان . داود بن الحصين زكريا بن اسحق . سالم بن عجلان . سلام بن عجلان . سلام بن مسكين . سيف بن سليمان المكي . شبل بن عباد . شريك بن ابي نمر . صالح بن كيسان . عبد الله بن عمرو . ابو معمر عبد الله ابن ابي لبيد . عبد الله بن ابي نجيح . عبد الاعلى بن عبد الاعلى عبد الرحمن بن اسحق المدني . عبد الوارث بن سعيد الثوري . عطاء بن ابي ميمونه العلاء بن الحارث . عمرو بن ابي زائدة . عمران بن مسلم القصير . عمير بن هاني . عوف الاعرجي . كهس بن المنهال . محمد بن سواء البصري . هرون بن موسى الاعور النحوي . هشام الدستوائي . وهب بن منبه . يحيى بن حمزة الحضرمي . (قال السيوطي) هؤلاء رموا بالقدر اه

فترى من هذا ان التنازع بالالقباب والتباغض لاجلها الذي احدثه المتأخرون وفرقوا به

(١) يقال انه رجع

بين الامة عقوا به ائمتهم وسلفهم امثال البخاري ومسلم والامام احمد بن حنبل ومن
ماثلهم من الرواة الابرار وقطعوا به رحم الاخوة الايمانية الذي عقده تعالى بينهم في
كتابه العزيز وجمع تحت لوائه كل من آمن بالله ورسوله ولم ينزق بين احد من رسله
فاذن كل من ذهب الى رأي محتجا عليه ومبرهنا بما غاب على ظنه بعد بذل قصارى
جهده وصالح نيته في توخي الحق لاملام عليه ولا تثريب لانه ماجور على اي حال
ولمن قام عنده دليل على خلافه واتضحت له المحجة في غيره ان يجادله بالتي هي احسن
ويهديه الى سبيل الرشاد مع حفظ الاخوة والتضافر على المودة والفتوة

قضت حرية العلم والتأليف من عهد السلف ان لا يخل بفكر ولا يظن برأي لا على ان
يهمس به همسا او يتناجى به تناجيا او يدرس بين حيطان الخلوات او يقرطم تخوفسا
من المقالات بل على ان يثبت وينشر ويشرح ويقشر ويصدع به في الجامعات والجوامع
ويجهر به على المسامع وان شئت نموذجاً من ذلك فهاك ما قاله السبكي في جمع الجوامع
وهو الذي اتخذ المتأخرون بيت قصيدهم في دراسة الاصول — في عدالة الصحابة «والاكثر
على عدالة الصحابة وقيل هم كغيرهم وقيل الى قتل عثمان رضي الله عنه وقيل الا من
قاتل عليا رضي الله عنه» فهل يعد خلاف ما ذهب اليه الاكثر ضالا لا حتى يفسق
الذاهب اليه او يضل وحينئذ فجمع الجوامع يعلم الفسق والضلال بنقله تلك الاقوال
«كلا» فان سعة العلم تقضي بان تحكى الآراء والمذاهب وتنتشر الاختيارات والمشارب
ليتسع للنظر والنظر وليعلم ان في الأمر سعة في مدارك المسائل وماخذ الاجتهاد

بلغ من الشغف بالنظر والنهم بالعلم وتدوين افكار رجاله أن دون التوقف وعد من
العلم فلو جرأت ما يمر بك من التوقف وما للواقفية لرايت معك جانباً وافراً ولرجعت
مملواً دهشاً وعجباً

وقد حكى ابن خلكان في ترجمة الامام داود الظاهري أنه كان يحضر حلقة درسه
بحو من اربعمائة صاحب طليسان اخضر — وذلك سيما العلماء والرواة والوعاة في عهده
— فتدري من حرية العلم وعرفان قدر رجاله الاحرار . ان يحضر درس داود هذا

المقدار . ويحمل عنه مذهبه هؤلاء الكبار . وحرية مذهبه معلومة واختياراته مشهورة
فقد انفرد عن الائمة باقوال وناقش في اختياراته من سبقه من مشاهير الرجال
اين ذهب عن المتأخرين ما كان عليه كبار المتقدمين من اين جاءهم التعصب والجمود
والتنازع بالالقباب ومنازعة التألف والتراحم والتعاطف

ان الرزية كل الرزية توسيد المناصب الى غير اهلها وتسويد من ليس من اكفائها
وسيطرة جبابرة الاستبداد واتخاذ الحشوية آلة الاستعباد . حتى ضعف العلم في
المتأخرين وحملته والادب وكتبته وخفت صوت العلماء الاحرار وصدق ما قاله الزبيدي
في ايثار الحق : زاد الحق غموضا وخفاء خوف المعارفين مع قتلهم من علماء السوء
وسلاطين الجور وشياطين الخلق مع جواز التقية عند ذلك بنص القرآن واجماع اهل
الاسلام وما زال الخوف مانعا من اظهار الحق ولا يرح المحق عدوا لاكثر الخلق اه
ان سنة كل مجتهد وامام ومستدل ومستنبط ان يقول هذا جهدي وقصاري ما وصل
اليه فكري فان يك صوابا فمن الله وان يك خطأ فمن الشيطان ونفسي . ولا يسوغ
بعد هذا تصويب سهام الملام فيما يفرض خطؤه فيه . ومن الماثور المشهور قول
بعض السلف : ما منّا الا من رد اورد عليه الا النبي صلى الله عليه وسلم نعم
كل من راع الحق في وجهة فقد قامت عليه الحجة به ولزمه العقد
عليه فمن نازعه فيه اوفي شيء منه مبرهنا على مدعاه نعليه ان ينصف خصمه
ويتدبر في حجته فاما ان يفندوها بالحق او يفي اليها « فبشر عبادي الذين يستمعون
القول فيتبعون احسنه »

ومن عقل المؤلف ان يفسح المجال للبحث ويشرح صدره للحوار والنقد فان الحقيقة بنت
البحث وهكذا فعل من اخذنا في هذه الورقات نلاحظ عليه مواضع من تاليفه المنبوه
باسمه قبل فانه صرح بذلك في آخر تاليفه مما دل على ان القصد توخي الحق والسعي اليه
واذ فرغنا من تمهيد هذه المقدمة فلنشرع في المباحث التي لاحظناها متوخين الاعتدال
والعزوف في كثير من هذه المعارك الى حكماء الاعلام وفلاسفة الاسلام فنقول وبالله التوفيق

(المبحث الاول)

لقائل ان يقول ان الف في اللعن والتلعن : ان اللعن من باب الشتم والسباب (١) وهو في باب اظهار الحق لا يشفى عنه ولا ينقع عنه دع عنك ان النهي عنه صح في اخبار وآثار ولا حاجة الى سردها لانها معروفة في امهات الحديث وانما نأثر منه مالا مير المؤمنين على عليه السلام فانه نهى عنه لما ذكرناه فقد قال يوم الجمل : ايها الناس املكو عن هؤلاء القوم السنتكم : نقله ابن الاثير . وفي نهج البلاغة انه عليه السلام قال — وقد سمع قوما من اصحابه يسبون اهل الشام ايام حربهم بصفين « اني لا كره لكم ان تكونوا سبابين ولكنكم لو وصفتم اعمالهم وذكرتم حالهم كان اصوب في القول والبلغ في العذر وقلتم مكان سبكم اياهم اللهم احقن دماءنا ودماءهم واصلح ذات بيننا واهدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به » اه (٢) وهو عين ما لحظناه وبالله التوفيق وانما آثرنا الاستدلال بما في النهج لكون ما فيه مسلما عند العلويين وان كان في نسبته بتمامه لعل رضي الله عنه مقال لابن تيمية والذهبي وغيرهما معروف وقد قال الامام ابن حزم : يجب ان يحتج المتناظرون بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به سواء صدقه المحتج او لم يصدقه لان من صدق بشيء لزمه القول به او بما يوجب العلم الضروري فيصير الخصم يومئذ مكابرا منقطعا ان ثبت على ما كان عليه اه

(١) قال الزبيدي في شرح القاموس : الشتم قبيح الكلام من غير قذف وفي القاموس شتمه سبه وقال الراغب السب الشتم الوجيع بما لا يليق اه (٢) من نهج البلاغة الجزء الاول ص ٢٣١ طبع بيروت سنة ١٣٠٧ وفي قول الامام كرم الله وجهه : ولكنكم لو وصفتم اعمالهم الخ ارشاد الى توخي الحقائق في ذكر شؤون الخصوم وهذا ما كان تكرر منه كرم الله وجهه في خطبه ومكاتباته وبجملته في اهل الشام وليس هو من باب الشتم والسباب فكما لا ينبغي

(المبحث الثاني)

الاستدلال على اللعن بالعمومات وان كان يحتاج به الاكثر الا انه لا اجماع في حجية صيغة العموم ولا قاطع فيها كما بسطه الغزالي في المستصفى ولا يمكن دعوى نصية العموم في جميع افراده لانه ظاهر فيها وذلك لما يدخلها من التخصيص كثيرا وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما في الرد على الخوارج : عمدوا الى آيات نزلت في المشتركين فتأولوها في المؤمنين : فافاد ان كثيرا من الآيات وان كان عام اللفظ الا انه يخصه قرينتا سياقه وسباقه والقرينة من اقوى المخصصات . وليس هذا من باب قولهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب : لانه بحث آخر . قال السيد الهمداني في ايشار الحق : العمومات ظواهر ومعناها ظني ولها اولاً كثيراً اسباب نزلت عليها تدل على أنها نزلت في المشتركين وتعديتها عن اسبابها ظنية مختلف فيها او نصوص جلية لكن ثبوتها ظني لا ضروري ثم لا تخلو بعد ذلك مما يعارضها او يكون اظهر في المعنى منها اه وهو من المضنون به فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة

(المبحث الثالث)

الاحاديث المروية في لعن من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل لفظها الخبر والانشاء ولا حجية في التامسي بها الا على ارادة الثاني واذا اريد فالناسي مقصور به على مورده لا يتعداه الى غيره لان اللعن افطع ماعنون به في الشرع على المقت الرباني والغضب الالهي فلا يصار اليه الا ببرهان يطمئن به القلب وينشرح له الصدر وذلك في المجمع عليه خاصة واما المختلف فيه فلا ، وذلك استبراء للدين وذهابا الى ما لا يريب . والمجمع عليه هو لعن النوع لا الفرد قال ابن تيمية : لعنة الفاسق المعين ليست مأموراً بها انما جاءت السنة بلعن الانواع ولذا ذهب الاكثرون الى حظر لعن المعين او كراهته واكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فان فتح هذا الباب ساغ ان يلعن اكثر موتى المسلمين

والله تعالى امر بالصلاة على موتى المسلمين لم يامر لعنتهم ولعنة الاموات اعظم من لعنة الحي : ثم ساق الاحاديث الصحيحة في ذلك فليراجع من كتابه منهاج السنه . وفي التحفة الاثنا عشرية في الرد على الامامية الدهلوي في تعزيز هذا البحث ما مثاله ومما يشهد لذلك قوله تعالى « واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات » والامر بالشيء نهي عن ضده عند الامامية فالنهي عن اللعن واضح نعم ورد اللعن في الوصف في حق اهل الكبراء عاما في الآيات لكن هذا اللعن بالحقيقة على الوصف لا على صاحبه ولو فرض عليه يكون وجود الايمان مانعا والمانع مقدم كما هو عند الامامية ، وايضا وجود العلة مع المانع لا يكون مقتضيا فاللعن لا يكون مترتبا على وجود الصفة حتى يرتفع الايمان المانع . وقوله تعالى « والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم » نص في طلب المغفرة وترك العداوة لانه جعل على الايمان من غير تقييد اهـ .

(المبحث الرابع)

من المعلوم ان في الاحاديث صحاحا وغيرها فالصحيح ما حوته كتب الصحاح وسواء في المسانيد والسنن وامثالها كما بسطة السيوطي في مقدمة الجامع الكبير والجمهور على ان الحديث الضعيف لا يعمل به الا في فضائل الاعمال وذهب الشيخان والظاهرية الى عدم الأخذ به في شيء مما لا في الفضائل ولا غيرها وذلك استبواء الدين من ان يشرع فيه امر لم يثبت ولم يصح فنقول على الشرع ما ليس منه . وهذا ما يشرح له المصدر لان الاصل براءة الذمة وما سكت الشرع عنه فهو عفو منه . وفي الحديث : ان الله سكت لكم عن اشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها : والذين تمسكوا بالضعيف في الفضائل اتفقوا على انه لا يحتج به في غيرها لا في الاصول ولا في الفروع لعدم صحة مخرجه . اذا تقررت هذا فمسألتنا المبحوث فيها — مسألة اللعن والبغض في الله وما يستتبعهما — مسألة عظيمة لا يسوغ لمن يذهب اليها الا ان يستند الى نص

كتاب او خبر متواتر او آحاد اتفق على صحته والا فباب الجرح والتفسيق وترتب
 الوعيد لا يثبت بما في صحته خلاف فضلا عن الضعيف الواهي الاسناد الذي لم
 يخرج الشيوخ ولا ارباب المسانيد ولا اهل السنن المتداولة فاحرى بمرويات المؤرخين
 التي ليست من هذا الباب — باب الاحتجاج في الاحكام — في شيء اصلا ولذا لما
 افضت النوبة بابن الاثير في تاريخه الكامل الى ذكر قصة الجمل وتفطن لما قد يغمز به
 فيما يرويه اعتذر بانه تحرى ان يوثقها عن اوثق مصدر لها فقال رحمه الله : لم اذكر
 في وقعة الجمل الا ما ذكره ابو جعفر — الطبري — اذ كان اوثق من نقل التاريخ فان
 الناس قد حشوا توار يخهم بمقتضى اهوائهم . ولو اردنا ان نفتح باب التمسك بالاخبار
 الضعيفة واقوال المؤرخين لرأينا للنواصب في نقض هذه المسألة اضعاف ماترويه الشيعة
 فكاثروهم بها وأزبوا عليهم فاذا ما يتمسك به على علاته يعود على الموضوع بالنقض
 فالصواب — في باب المناظرة والاحتجاج — التحاكم الى الكتاب الحكيم ، والخبر
 الصحيح القويم ، ضنا على الفهم السليم ، ان يسهل الواهي السقيم ، ويستنتج من
 العقيم ، وحرصا على الوقت ان يصرف الا في العوالى ، من المباحث الغوالى ، وصونا
 للاذهان ان يعلق بها شبهات الواهيات ، الجديرة بان تمحى من صحائف المؤلفات
 لما جنته على العلم والدين من البليات ، وقد قال الامام مسلم رحمه الله في مقدمة
 صحيحه ان راوي الضعيف ضال غاش آثم : وما الطف قول الامام محمد بن حزم
 رضي الله عنه : ولو اننا استخيز التدليس والامز الذي لوظفر به خصومنا طاروا به فرحا
 او ابلسوا اسفا لاحتجبنا ولكن يعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يضح : اه وقال الامام
 ابن تيمية رحمه الله : الواجب ان يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب فان
 السنة هي الحق دون الباطل وهي الاحاديث الصحيحة دون الموضوعية فهذا اصل عظيم
 لاهل الاسلام عموما ولمن يدري السنة خصوصا : اه وقال ايضا رحمه الله : الكتب
 المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين ، والباطل الواضح والحق المبين ، والعلم اما
 نقل مصدق عن معصوم ، واما قول عليه دليل معلوم ، وما سوى هذا فإلغى بغير مردود ،

واما موقوف لا يعلم انه بهرج ولا منقود ، اهـ

[البحث الخامس]

ان الواقعة في معوية تسئلزم رفض مرويه بل ومروى كل من اقام معه في بلدته او قاتل تحت رايته من الصحابة والتابعين ولو بعد مبايعة الحسن عليه السلام له وهذا اللازم باطل لانه خلاف اجماع اهل السنة وقد روى ابوداود في سننه عن سفيان الثوري انه قال : من فضل علما على الشيخين رضي الله عنهم فقد ازرى بالمهاجرين والانصار وهكذا يقال : من استجاز الواقعة في معوية فقد ازرى بكثير من الصحابة الذين فتحوا معه بلاد السواحل وغزوا عاصمة الروم وغيره او ازرى ايضا بخيار التابعين ومن بعدهم كمالك والشافعي وابي حنيفة وابن حنبل والبخاري ومسلم وابي داود والنسائي والترمذي والدارمي وابن ابي شيبة والحاكم والامام داود وابن حزم وابن جرير ومن بعدهم من رواة الاخبار وحفاظ الآثار فان هؤلاء كلهم زووا عن معوية ومن كان معه من الصحابة ، ومسند الشاميين — اي الصحابة الذين تزلوا الشام — جزؤ كبير في السنة ضمه الامام احمد الى مسنده في مسنده الكبير الشهير — وتراه الآن بتمامه في الجزء الرابع من الطبعة الاولى — وكثير ما احتج الائمة والفقهاء بروياتهم وبنوا عليها من الاحكام ما هو معروف في كتب الفروع والخلاف حتى قبل الجمهور مرويه من الذين تفردوا به عن المكيين والمدنيين وغيرهم فالاعراض عن اخبارهم بحجة انهم والوا الامام الباغي على الامام الحق هدم جانب كبير من السنة لاغنى بها عن احد وشذوذ غير معقول ، ومثله التذبذب في الشاميين اعني قبول بعض منهم دون آخرين كعمرو ابن العاص وابنه عبدالله والمغيرة وامثالهم فان هذا التبعيض لا يتجه ولو على القول بجرحهم لان العقل لو خلى نفسه لاستبعد كذب من يروي منهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً لانه لاحظ له في هذا الافتراء دنيويا بل قد يكون فيه خلاف ماتهوى الانفس . والكذب على الرسول صلوات الله عليه في الاحكام بعيد في الامراء

والعمال منهم وابعد منه في ملك مطاع اذا لامكره له حتى يفترى عليه — هذا من حيث المروي عنه واما في غير ذلك فلك ان تحكم بما شئت ببرهان قويم — قال الحافظ الذهبي في جزء جمعه من الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم (١) وقد كتبت في مصنفي الميزان عددا كثيرا من الثقات الذين احتج البخاري او مسلم او غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم اضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يترى الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والائمة فبعض الصحابة كفر بعضهم بتاويل ما والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليينهم عندنا أصلا وبتكفير الخوارج لهم انخطت رواياتهم بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحا في الطاعنين فانظر الى حكمة ربك نسأل الله السلامة وهكذا كثير من كلام الاقران بعضهم في بعض ينبغي ان يطوى ولا يروى وبطرح ولا يجعل طعنا ويعامل الرجل بالعدل والقسط اه كلامه

وذكر العلامة ضياء الاسلام اسحق اليماني (٢) اجماع المسلمين على ان الامهات ونحوها هي كتب السنة وبيان موافقة اهل البيت على ذلك وبذلك تم اجماع الامة وعبارته « واعلم ان سنة الرسول صلى الله عليه وسلم محفوظة كما حفظ الذكر وهي من الذكر فقد حفظها الله في صدور الحفاظ كما حفظ القرآن ، وما من رجل من رواةها الا وهو معروف بنعته واسمه وجميع احواله ، فاذا كانت السنة محفوظة فقد وضع حفاظها هذه الكتب التي عرفها اهل ذلك الفن واقرؤا لمن وضعها انه قد اختار اصح ما يؤخذ وتتابع على ذلك الحفاظ حتى وقع اجماع المسلمين على انها كتب السنة المنسوبة الى النبي صلى الله عليه وسلم اعني انها من اصح الكتب ، والاجماع على ذلك من مسائر الفرق قطعي ، وائمة اليمن من اهل البيت قد تلقوا هذه الكتب بالقبول واخذوا منها ادلتهم في الفروع والاصول واسمعوها واستجازوها واجازوها (ثم قال) ولقد

(١) في رسالة طبعت ضمن مجموع في مصر عام ١٣٢٤ (٢) في رسالته المنوه بها قبل

كان القاضي العلامة احمد بن صالح ابن ابي الرجال علي تشيعه من اشد الناس طلبا
لكتب الحديث هذه واخذ الاجازة فيها من عدة من العلماء (ثم قال) (فان قلت)
قد روى اهل هذه الكتب عن معوية وعمر بن الخطاب وغير مقبولين عند اهل
البيت ولا مرضيين (قلت) هذه مسألة امرها يسير غير عسير لوجوه (احدها) ان
مذهب بعض اهل البيت قبول روايتهم فيما يتعلق بالديانات مالم يكن لهم فيه غرض
كما صنع الامير الحسين في الشفا الخ (ثم قال) واعلم انه لا مزيد على هذا في
الحض على العلم واخذه من كل منقول وقد علمت ماسقته لك في علم الفروع فاذا كان
ذلك في اقوال الناس فما ظنك باقوال الرسول صلى الله عليه وسلم فالطلاب المنهوم
بتطلع الى كل ما ألف في السنة من الاحكام والسنة وغير ذلك ، ومن شغل بعلم
الحديث سماعا وبجثا اعني رواية ودراية فانه يبحث في عدة من العلوم فتراه يبحث
في اللغة فيستثمر الفوائد النافعة له في ذلك المقام وغيره فان بسط كفه في الاخذ من
اللغة وحفظها حصل علما جما ، ثم تراه يبحث عن اسماء الرجال فيحصل على علم التاريخ
فيطلع من اخبار الناس على ما هو مطلب النفوس ومتروح الارواح ، ثم ان نظري
الادلة والترجيحات فلا بد ان يستحضر القواعد الاصولية ويكون له عند ذلك نهاية
التحقيق ، فالبركة في علم الحديث ظاهرة واستمدادها من كل علم واضح . وكيف
العدل عنه وهو شفاء الصدور وطمأنينة القلب وجلالة الصدا اذ كل الفوائد الدينية
والدنيوية مستثمرة من كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو الدواء النافع لادواء النفوس
فبسماع لفظه يحضر القلب لذكر الله وتخشع الجوارح لموقع خطابه البالغ كل مبلغ فاحرص
عليه وعض عليه بالواجب فان الذي رأينا عليه آباءنا ومشايخنا وسمعناه من اجدادنا
ورأيناه بخطوط المتقدمين من اهل البيت وعلمناه وعلمه كل من له ادنى معرفة بحالهم
هو نقل كتب الحديث درسا وتدرسا ونسخا وتحصيلا لم ينعم من ذلك مانع (الى
ن قال) فملك الكتب مشتركة بين جميع الامة كالكتاب العزيز وكثير من الاسانيد
التي اعتمد عليها اهل الامنيات رجالها شيعية ومنهم الغلاة في التشيع ومع ذلك فهم

مجتمعون في روايتها يروي الشيعي عن السني والسني عن الشيعي وهذا امر معروف
 مشهور يعرفه من نظر في تراجم الرواة دع عنك من اشتهر بالشيع من اهل التأليف
 المشهورة كابي نعيم والفضل بن دكين وابي يعلى وعبد الرزاق وسواهم وكان عاداتهم
 رواية الشيعي عن الشامي ورواية الشامي عن الشيعي والمراد بالشامي من يقابل الشيعي
 فكانت عادة السلف قبول الرواية عن المخالفين في المذهب وعلى ذلك جرى اهل
 الحديث ويدل على ذلك الاسانيد فانك تجد الشيعي يروي عن مخالفه وكذلك المخالف
 عن الشيعي والقصد في ذلك كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ممن يظن صدقه
 فاذا حصل الظن المذكور قبل ولو من مخالف في الاعتقاد على هذا درج السلف
 ويجب ان يكون عليه مدرج الخلف اذ لا سبيل الى تبديل ذلك فقد رويت السنة
 ودونت وحفظت هكذا اعني من الطرق المشتركة بين اهل المذاهب المتباينة . وقد ذكر
 المؤيد بالله في الافادة فصلا في جوار الرواية عن المخالفين في الاعتقاد حتى الخوارج
 (قال) لانهم يرون الكذب كفرا هذا معنى ما اراد وقد قال بعض السلف من اهل
 الحديث : لو تركنا الرواية عن المخالفين لتركنا كثيرا من السنة : فاعلم ايها البصير ان
 تلك الكتب التي هي كتب السنة ليست شافعية ولا حنفية ولا شيعية ولا اشعرية
 ولا تنسب الى فرقة بل هي اسلامية ايمانية محمدية الهية نخذ منها اساس دينك فعنها
 اخذ كل مذهب وبها تمسك كل مثندين وان كنت تلزم ان تهجرها لاجل انه اخذ
 المخالف مذهبه منها فترك ايضا كتاب الله تعالى فقد اخذ منه كل متمسك بالاسلام
 من كل الفرق على تبين مذاهبها واختلاف مطالبها وهذا هو سر الوسع الالهي والرحمة
 (ثم قال) فان قلت فقد نهى عن الاختلاف (قلت) نعم لكن الاختلاف المنهى عنه
 هو ادعاء بعض اهل الديانات انه على الصواب وخصمه على الخطاء وانما الوجه ان
 ياخذ الانسان بما ظهر له انه الحق ولا يؤنب مخالفه الا بما علم انه خلاف ما علم من
 الدين ضرورة واما الظنات من فروع واصول فالواجب حمل المخطي فيها على السلامه
 فلا اتفاق في الامة هو اخذ كل منهم عن السنة والكتاب في الجملة وان اختلفوا في

خصوص المسائل وتفاصيلها مع عدم تخطئة البعض للبعض فان خطأ كل منهم الآخر فقد وقع الاختلاف وهذا بحث لا يكاد يرتضيه احد لما جبلت عليه النفوس ولما تقرروا واستمر وقوع عليه تحرير المؤلفات بين المختلفين من رمى كل طائفة للآخرى بالقوارع وقل من انصف وذلك ان كل من صح عنده وجه من وجوه الدلالات اخذه الغضب عند مخالفته حمية منه على شريعة الله بقدر مبلغ علمه ولو اتسع قليلا لوجد مجالاً للتأويل فيما عدا من خالف الضروري والله اعلم اهـ

هذا ما اورده ضياء الاسلام اسحق بن المتوكل اليماني رحمه الله وانما نقلناه على طوله لما حواه من درر الحقائق التي قل ان يظفر بها في غير كلامه فرحمه الله ورضي عنه

(المبحث السادس)

امر التفسير والتضليل والحكم بالنار وحل الواقعة يستتبع امرا مجمعا عليه ضرورة ان المختلف فيه لا يمكن الحكم عليه بشيء منها ففي مسألتنا هذه انما يصار الى واحد منها اذا قلنا ان مبايعة علي عليه السلام كانت فرضا مأمورا به بقاطع لا يحتمل التأويل بحيث يبو تاركة بالاثم والفسق ويستحق المقت واللعن ، واثبت ذلك من اجماع ائمة قاطع لا مساغ لتأويله مما يتعذر على طالبيه اذ لا اجماع في الباب ولا آية ولا حديث متواتر الا حاد اما صحيح غير صريح او صريح غير صحيح فليس لدي المخالف ما يمكنه القطع به يوضح ذلك ما ذكره المسعودي والامام ابن حزم في الفصل انه توقف عن بيعه علي من الصحابة ، سعد ابن ابي وقاص ، وعبد الله بن عمر ، واسامة بن زيد ، وزيد بن ثابت ، وحسان بن ثابت ، ورافع بن خديج ، ومحمد بن مسلمة ، وكعب بن مالك ، وقدامة بن مظعون ، ووهبان بن صيفي ، وعبد الله بن سلام ، والمغيرة بن شعبة ، وابوسعيد الخدري ، وفضالة بن عبيد ، وكعب بن عجرة ، وصهيب ، ومسلمة بن خالد ، في آخرين منهم عائشة ام المؤمنين فانها كانت خرجت من المدينة حاجة وعثمان رضي الله عنه محصور ثم صدرت عن الحج فلما كانت يسرف اقيها الخبر يقتل

عثمان وبيعة علي* فانصرفت راجعة الى مكة ثم لحق بها طلحة والزبير وقد قيل انهما بايعا
كرها وقيل لم يبایعا وقل ابن تيمية في منهاج السنة : تخلف عن بيعة علي رضي الله
عنه والقتال معه نصف الامة او اقل او اكثر اهـ

كل هذا مما يدل علي ان الامر ليس فيه برهان من الله حتى يلام مخالفته ويرمى بما ترمى
به الطغمة والفجرة والا لما ساغ لهؤلاء الصحابة — وهم من هم — الإباء عن البيعة
والجراءة علي ارتكاب المحظور كفاحا ومن اجل ذلك ذهب ابو بكر الاصم — من
كبار المعتزلة — الى ان الامامة لا تنعقد الا باجماع الامة عن بكرة ابيهم وكذلك شام
بن عمرو الغوطي منهم ذهب الى انها لا تنعقد في ايام الفتن واختلاف الناس وانما يجوز
عندها في حال الاتفاق والسلامة قل الشهرستاني فكنا لا يريان امامة علي رضي الله
عنه علي الشريعة اذ كانت البيعة في ايام الفتن من غير اتفاق من جميع الصحابة اذ بقي في
كل طرف طائفة علي خلافة اهـ . ومن جراء ذلك ايضا ذهب الكرامة الى جواز عقد
البيعة لامامين في قطرين قال الشهرستاني : وغرضهم اثبات امامة معاوية في الشام
باتفاق جماعة من الصحابة واثبات امامة امير المؤمنين علي بالمدينة والعراقين باتفاق
جماعة من الصحابة ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الاحكام الشرعية قسالا
لي لم يقتله عثمان واستقلالا بمال بيت المال اهـ كلامه . والكرامة تنتمي الى ابن
كرام صاحب المذهب الشهير في الاصول وقد ذكره الشهرستاني في المال والنحل ومذهبه
مارايت في الامامة بل غلا الخوارج في شأنها فذهبوا الى انه لا يجب علي الامة نصب
امام اصلا وانما الواجب عليهم رعاية النصفة فيما بينهم قال الشهرستاني : وجوزوا ان
لا يكون في العالم امام اصلا وان احتجج اليه فيجوز ان يكون عبدا او حرا او نبطيا او قرشيا
كما نقله المضد في موافقه والسيد الجرجاني في شرحه بسط ذلك فانظره (١) ومذهب

(١) ومن رايهم ان حديث الائمة من قریش حديث منكر . وقد قرأت في ميزان الاعتدال
للذهبي في ترجمة ابراهيم بن سعد ان ابا داود — صاحب السنن — قال : سمعت احمد بن
حنبل يسئل عن حديث ابراهيم بن سعد عن ابيه عن انس مرفوعا : الائمة من قریش : فقال : —

الخوارج هذا وان رده الجمهور وتقضوا ما استدلوا به الا ان من رجالهم من لا يعتقد
اجماع مع خلافه كعكرمة مولى ابن عباس والوليد بن كثير وغيرهما ممن سماهم السيوطي
في التقریب وعد المبرد في الكامل منهم الامام مالك بن انس رضى الله عنه ونقله عنه
عز الدين ابن ابى الحديد في شرح نهج البلاغة دع عنك بقية رجالهم المعدودين في
كتاب الشهرستاني

واحسن من رايته كتب في وجوب نصب الامام على الامة حجة الاسلام الغزالي في
آخر الاقتصاد والامام ابن حزم في الفصل فليراجع

[المبحث السابع]

دلت النصوص الصريحة على ان الاخوة اليمانية ثابتة مادام الاصل محفوظا في بينهما
وان المعاصي لا ترفعها وان ترك كباير بدليل قوله تعالى في آية القصص « فمن عفى له
من اخيه شيء » وكذلك آية « وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصالحوا بينهما فان
بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى » الى قوله « انما المؤمنون اخوة فاصالحوا
بين اخويكم » فانها تدل دلالة صريحة على تسمية الباغي اخا دع عنك وصفه بالايمان
هذا مع القطع ببغيه واما مع الخلاف فيه فاحرى واولى كما في هذا البحث فان
الطوائف فيه متعددة قال الامام ابن تيمية : النصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه
وسلم تقتضي ان ترك القتال كان خيرا للطائفتين وان القعود عن القتال كان خيرا
من القيام فيه وان عليا مع كونه اولى بالحق من معوية لترك القتال كان افضل واصلاح
وخيرا واهل السنة يترحمون على الجميع ويستغفرون لهم كما امرهم الله تعالى بقوله
« والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا
تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم » واما الرافضي فاذا قدح في

ليس هذا في كتب ابراهيم بن سعد لا ينبغي ان يكون له اصل اه و ابراهيم بن سداحد الثقات
الاعلام خرج له الشينان وكان يجيز الغناء وسامع الاوتار اه

معوية بانه كان باغيا ظالما قال له الناصبي وعلى ايضا كان باغيا ظالما لما قاتل المسلمين على امارته وبدأهم بالقتال وصال عليهم وسفك دماء الامة بغير فائدة لافي دينهم ولا في دنياهم وكان السيف مسلولا في خلافته على اهل الملة مكفوفاً عن الكفار . والقادحون في علي طوائف (طائفة) تقدح فيه وفيمن قاتله جميعا (وطائفة) تقول فسقت احدهما لا بعينها كما يقول ذلك عمرو بن عبيد من شيوخ المعتزلة في اهل الجمل (وطائفة) يقولون هو الظالم دون معوية كما يقول ذلك المروانية (وطائفة) يقولون علي كان في اول أمره مصيبا فلما حكم الحكمين كفر وارتد عن الاسلام ومات كافرا وهو لاء هم الخوارج فالخوارج والمروانية وكثير من المعتزلة وغيرهم يقدحون سيف علي رضي الله عنه وكلهم مخطئون في ذلك خالون مبتدعون . فان قال الذاب عن علي هو لاء الذين قاتلهم علي كانوا بغاة فقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار رضي الله عنه : تقتلك الفئة الباغية : وهم قتلوا عمارا (فههنا) للناس اقوال (منهم) من قدح في حديث عمار (ومنهم) من تأوله على ان الباغي الطالب وهو تاويل ضعيف . واما السلف والائمة فيقول اكثرهم كابي حنيفة ومالك واحمد وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية فان الله لم يأمر بقتلها ابتداء بل امر اذا اقتتل طائفتان ان يصلح بينهما ثم ان بغت احدهما على الاخرى قوتلت التي تبغى وهو لاء قوتلوا ابتداء قبل ان يبدوا بقتال (ثم قال) والمنصوص عن الامام احمد وامثاله من الائمة ان ترك القتال كان خيرا من فعله وانه قتال فتنة ولهذا كان عمران بن حصين رضي الله عنه ينهى عن بيع السلاح فيه ويقول : لا يباع السلاح في الفتنة وهذا قول سعد بن ابي وقاص ومحمد بن مسلمة وابن عمر واسامة بن زيد رضي الله عنهم واكثر من كان بقي من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهو قول اكثر ائمة الفقه والحديث اه كلام ابن تيمية رحمه الله

وقال السيد اليماني في ايثار الحق : قال اهل السنة تجب كراهة ذنب المذنب العاصي ولا تجب كراهة المسلم نفسه بل يجب لاسلامه وقد قال صلى الله عليه وسلم في المحدثين

بالخمر : لا تعينوا الشيطان على اخيكم :

وروى محمد بن نسر عن علي رضي الله عنه انه سئل عن الخوارج امشركون هم قال : من الشرك فروا : قيل افمنافقون قال : ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلا ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى : قين فمن هم قال قوم بغوا علينا فقاتلناهم : قال السيد اليماني بعد ان نقل بعض كلام علي عليه السلام هذا : وكذلك اهل التاويل من اهل الملة وان وقعوا في الخش البدع والجهل فقد علم منهم ان حالهم في ذلك هي حال الخوارج :

(البحث التاسع)

اتفق الحكماء على انه لا يليق بالمناظر ان يهيج الا بعد ان يقتل المسائل علما ويثبت الامر لديه ثبوتا لا ريب فيه : ولا جله قال الامام القاضي ابو الوليد بن رشد : من العدل ان يقام بحجة الخصوم في البحث ويناب عنهم اذ لهم ان يحتجوا بها . ومن العدل — كما يقول الحكميم — ان ياتي الرجل من الحجج لخصومه بمثل ما ياتي لنفسه اعني ان يجهد نفسه في طلب الحجج لخصومه كما يجهد نفسه في طلب الحجج لمذهبه وان يقبل لهم من الحجج النوع الذي يقبله لنفسه اه وهذه من درر الفوائد وغرر القواعد في موقف الحكم بالانصاف في ديوان التنازع والتناظر ونحن نورد للخصوم هنا لبنجلي الحق ويبرا محب الانصاف من التشيع والتحزب — وان كان ما لهم واهيا ومجوجا فنقول : قال الامام ابن حزم في الفصل : ذهب جماعة من الصحابة وخيار التابعين وطوائف ممن بعدهم الى تصويب محاربي علي من اصحاب الجمل واصحاب صفين وهم الحاضرون لقتاله في اليومين المذكورين وقد اشار الى هذا ايضا ابو بكر بن كيسان (ثم قال) اخرج من ذهب الى تصويب محاربي علي كرم الله وجهه يوم الجمل ويوم صفين بان قال : ان عثمان رضي الله عنه قتل مظلوما فالطلب باخذ القود من قاتليه فرض قال — عز وجل « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا » وقال تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » قالوا : ومن آوى الظالمين فهو اما مشارك لهم

وأما ضعيف عن اخذ الحق منهم وكلا الامرين حجة في اسقاط امانته علي من فعل
 ذلك ووجوب حربه (قالوا) وما انكروا علي عثمان الا اقل من هذا من جواز انفاذ
 اشياء بغير علمه فقد ينفذ مثلها سرا ولا يعلمها احدا لا بعد ظهورها (قالوا) وحتى لو ان
 كل ما انكر علي عثمان يصح ما حل بذلك قتله بلا خلاف من احد من اهل الاسلام
 لانهم انما انكروا عليه استئثارا بشيء يسير من فضلات الاموال لم تجب لاحد بعينه
 فمنعها وتولية اقاربه فلما شكوا اليه عزلهم واقام الحد علي من استحققه وانه صرف الحكم
 بن ابي العاص الى المدينة ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم للحكم لم يكن حدا واجبا
 ولا شريعة علي الثابت وانما كان عقوبة علي ذنب استحق به النفي والتوبة مبسوطه
 فاذا تاب سقطت عنه تلك العقوبة بلا خلاف من احد من اهل الاسلام وصارت
 الارض كلها مباحة وانه ضرب عمرا خمسة اسواط ونفى اباذر الى الربذة وهذا كله
 لا يبيح الدم (قالوا) وايواء علي المحدثين اعظم الاحداث من سفك الدم الحرام في
 حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما دم الامام وصاحب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعظم والمنع من انفاذ الحق عليهم اشد من كل ما ذكر بلا شك (قالوا)
 وامتناع معاوية من بيعه علي كامتناع علي من بيعه ابي بكر فما حارب ابو بكر ولا
 اكرهه وابو بكر اقدر علي من علي علي معاوية ومعاوية في تاخره عن بيعه علي
 اعذر وافسخ مقالا من علي في تاخره عن بيعه ابي بكر لان عليا لم يمتنع عن بيعه
 ابي بكر احد من المسلمين غيره بعد ان بايعه الانصار والزبير واما بيعه علي فان
 جمهور الصحابة تاخروا عنها اما عليه واما لاله ولا عليه وماتابعه فيهم الا الاقل
 سوى از يد من مائة الف مسلم بالشام والعراق ومصر والحجاز كلهم امتنع عن بيعته
 فهل معاوية الا كواحد من هؤلاء في ذلك (وايضا) فان بيعه علي لم تكن علي عهد
 من النبي صلى الله عليه وسلم كما كانت بيعه ابي بكر ولا عن اجماع من الامة كما كانت
 بيعه عثمان ولا عن عهد من خليفة واجب الطاعة كما كانت بيعه عمر ولا عن شوري
 فالمتأعدون عنها بلا شك — ومعاوية من جملتهم — أعذر من علي في قعوده عن

بيعة ابي بكر ستة اشهر حتى راي البصيرة وراجع الحق عليه في ذلك (قالوا) فان
 قلتم خفي عليّ عليّ نص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليّ ابي بكر قلنا لكم لم يخف عليه
 بلا شك تقديم رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر الى الصلاة وامره عليا ان يصلي
 وراءه في جماعة المسلمين فتاخره عن بيعة ابي بكر سعى منه في حظه عن مكان جعله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حقا لابي بكر وسعى منه في فسخ نص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عليّ تقديمه الى الصلاة وهذا اشد من رد اسان نناه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لذنب ثم تاب منه (واينما) فان عليا قد تاب واعترف باخطائه لانه
 بايع ابا بكر بعد ستة اشهر تاخر فيها عن بيعته لا يخلو ضرورة من احد وجهين اما ان
 يكون مصيبا في تاخره فقد اخطأ اذ بايع او يكون مصيبا في بيعته فقد اخطأ اذ تاخر
 عنها (قالوا) والممتنعون عن بيعة عليّ لم يعترفوا قط باخطأ عليّ انفسهم في تاخرهم عن
 بيعته (قالوا) فان كان فعلهم خطأ فهو أخب من الخطأ في تاخر عليّ عن بيعة
 ابي بكر وان كان فعلهم جوابا فقد يروا من الخطأ جملة (قالوا) والبون بين طلحة
 والزبير وسعد ابن ابى وقاص وعليّ خي جدا فقد كانوا في الشورى معه لا يبدوله
 فضل شفوف عليهم ولا عليّ واحد منهم ، واما البون بين عليّ وابي بكر ابين واظهر
 فهم من امتناعهم عن بيعته اعذر خلفاء الفاضل (قالوا) وملا فعل عليّ في قتلة عثمان
 كما فعل بقتلة عبد الله بن حباب بن الارت فار القصتين استوتا في التحريم فالمصيبة في
 قتل عثمان في الاسلام وعند الله عز وجل وعند المسلمين اعظم جرما واوسع خرقا
 واشنع اثما واعول فتقا من المصيبة في قتل عبد الله بن حباب اه
 (قال ابن حزم رحمه الله) هذا كل ما يمكن ان تحتج به هذه الطائفة قد تصيناه
 ثم اسهب رحمه الله في مناجاة هذه الفرقة والرد عليها عليّ عادته واقول لاحاجة الى
 الاسهاب فيه لان كون الحق مع الامام عليّ عليه السلام ظاهري لذوى الالباب ،
 ظهور الشمس ليس دونها حجاب ، :
 وبالجملة فالواقف عليّ مثل هذه الشبه يرى ان ثمة شيئا يشكك عليه وليس هو مجرد الهوى

والعصبية لاسيما والذين التبس عليهم الامر كثيرون وكلهم ممن لا يدلي الى عثمان بنسب ولا رحم ولا يندب إمرة ولا عمالة . وجلي ان تبين وجه الحق انما هو بالوقوف على تفصيل المتنازع فيه وتحليله وطرح كل ماسبق الى القلب وغرس فيه من تقليد او تحزب او تقيّة اوحية وفي المراسلات بين علي رضي الله عنه ومعوية ما يجلي ذلك ويوضحه كثيرا ولا باس ان نأثر منها هنا طرفا فقد نقل المبرد في كامله ان عليا عليه السلام لما وجه جرير بن عبدالله البجلي الى معوية ياخذ بالبيعة له كتب الى علي عليه السلام ما مثاله بعد البسملة : « اما بعد فلعمري لو بايعك القوم الذين بايعوك وانت بري من دم عثمان كنت كافي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم اجمعين ولكن اغريت بعثمان المهاجرين وخذلت عنه الأ نصار فاطاعك الجاهل وقوي بك الضعيف وقد ابى اهل الشام الا قتالك حتى تدفع اليهم قتلة عثمان فان فعلت كانت شورة بين المسلمين ولعمري ما حجتك علي كحجتك علي طلحة والزبير لانهما بايعاك ولم ابايحك وما حجتك علي اهل الشام كحجتك علي اهل البصرة لان اهل البصرة اطاعوك ولم يطعك اهل الشام . واما شرفك في الاسلام وقرابتك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وموضعك من قریش فليست ادفعه »

فكتب اليه امير المؤمنين علي رضي الله عنه جواب هذه الرسالة بعد البسملة : « اما بعد فانه اتاني منك كتاب امرئ ليس له بصريهديه ولا قائد يرشده دعاه الهوى فاجابه وقاده فاتبعه زعمت انك اما افسد عليك بيعتي خطيئتي في عثمان ولعمري ما كنت الا رجلا من المهاجرين اوردت كما اوردوا وأصدرت كما اصدروا وما كان الله ليجمعهم علي ضلال ولا ليضربهم بالعمى وبعد فما انت وعثمان انما انت رجل من بني أمية وبنو عثمان اولى بمطالبة دمه . فان زعمت انك اقوى علي ذلك فادخل فيما دخل فيه المسلمون ثم حاكم القوم الي . واما تمييزك بينك وبين طلحة والزبير واهل الشام واهل البصرة فلعمري ما الامر فيما هناك الا سواء لانها بيعة شاملة لا يستثنى فيها الخيار ولا يستأنف فيها النظر . واما شرفي في الاسلام وقرابتي من رسول الله

صلى الله عليه وسلم وموضعي من قریش فاعمرى لواستطعت دفعه لدفعته اهـ»
ويقرب من ذلك مدار بين نافع بن الازرق واصحابه من الحرورية — فرقة من
الخواارج — وبين ابن الزبير وذلك على ما رواه المبرد في الكامل ان ناعما — وكان
ذالسان غضب واحتجاج وصبر على المنازعة — مضى هو واصحابه الى مكة ليمنعوا
الحرم من جيش مسلم بن عقبة (١) فلما صاروا الى ابن الزبير عرفوه انفسهم ولم
يباعوه ثم تناظروا فيما بينهم فقالوا ندخل الى هذا الرجل فننظر ما عنده فان قدم ابايك
وعمر وبرىء من عثمان وعلى وكفرا به وطلحة بايعناه وان تكن الاخرى ظهر لنا
ما عنده فتشاورنا بما يجدي علينا فدخلوا على ابن الزبير وهو متبذل واصحابه متفرقون
عنه فقالوا انا جئناك لتخبرنا رايتك فان كنت على الصواب بايعناك وان كنت على
غيره دعوناك الى الحق « ماتقول في الشيخين قال خيرا (قالوا) فما تقول في عثمان
الذي احب الحمى وآوى الطريد واظهر لاهل مصر شيئا وكتب بخلافه واوطأ آل
ابي معيط رقاب الناس وآثرهم بنى المسلمين — وفي الذي بعده الذي حكم في
دين الله الرجال واقام على ذلك غير تائب ولا نادم — وفي ابيك وصاحبه وقد بايعا
عليا وهو امام عادل مرضى لم يظهر منه كفر ثم نكثا بعرض من اعراض الدنيا
واخرجنا عائشة تقاتل وقد امرها الله وصواحبها ان يقرن في بيوتهم — وكان لك
في ذلك ما يدعوك الى التوبة فان انت قلت كما نقول فلك الزافة عند الله والنصر على
ابدينا ونسال الله لك التوفيق وان ابنت الا نصر رايتك الاول وتصوب ابيك وصاحبه
والتحقيق بعثمان والتولي في السنين الست التي احلت دمه ونقضت احكامه وافسدت
امامته خذلك الله وانتصر منك بايدينا »

(فقال ابن الزبير) : ان الله امر وله العزة والقدرة في مخاطبة اكفر الكافرين واعق العتاة
بارأف من هذا القول فقال لموسى ولاخيه صلى الله عليهما في فرعون « فقولوا له قولنا
لينا اعلم بتذكر اويخشى » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تؤذوا الاحياء

(١) قائد جيش الحرة قاتله الله ومن ارسله

بسبب الموقى . فنهى عن سب ابي جهل من اجل عكرمة ابنه وابوجهل مدو الله وعدو الرسول والمقيم على الشرك والجاد في المحاربة والمتبغض الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة والمحارب له بعدها وكفى بالشرك ذنباً وقد كان يغنيكم عن هذا القول الذي سمعتم فيه طلحة وابي ان تقولوا : أتبرأ من الظالمين : فان كانا منهم دخلا في غار الناس وان لم يكونا منهم لم تحفظوني بسبب ابي وصاحبه وانتم تعلمون ان الله جل وعز قال للمؤمن في ابويه « وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا » وقال جل ثناؤه « وقولوا للناس حسناً » وهذا الذي دعوتهم اليه امر له ما بعده وليس يقنعكم الا التوقين والتصريح ولم يرى ان ذلك لاخرى بقطع الحجج ووضح لمنهاج الحق واولى بان يعرف كل صاحب من عدوه فروحوا الي من عشيتكم هذه اكشف لكم ما لنا عليه ان شاء الله :

فلما كان العشي راحوا اليه فخرج اليهم وقد لبس سلاحه فلما رأى ذلك نبهة قال : هذا خروج منابذ لكم : فجلس علي رفع من الارض فحمد الله واثنى عليه وصلى علي نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر ابا بكر وعمر أحسن ذكر ثم ذكر عثمان في السنين الاوائل من خلافته ثم وصلين بالسنين التي انكروا سيرته فيها فجعلها كالماضية وخبر انه آوى الحكم بن ابي العاص باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم — وذكر الحمي وما كان فيه من الصلاح — وان القوم استعقبوه من أمور وكان له ان يفعلها اولا مصيبتهم اعقبهم بعد محسناً — وان اهل مصر لما اتوه بكتاب ذكروا انه منه بعد ان ضمن لهم العتي ثم كتب لهم ذلك الكتاب بقتلهم فدفعوا الكتاب اليه فخاف انه لم يكتبه ولم يأمر به وقد أمر بقبول اليمين ممن ليس له مثل سابقته مع ما اجتمع له من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكانته من الامامة وان بيعة الرضوان تحت الشجرة انما كانت بسببه وعثمان الرجل الذي لزمته يمين لو حلف عليها لحلف علي حق فاقتداها بمائة الف ولم يحلف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حلف بالله فيصدق ومن حلف له بالله فليرض فعثمان امير المؤمنين كصاحبيه وانا ولي وليه وعدوه ، وابي وصاحبه صاحباً

رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صل الله عليه وسلم يقول عن الله تعالى يوم
أُحد لما قطعت اصبع طلحة : سبنته الى الجنة : وقال : اوجب طلحة : وكان
الصديق اذا ذكر يوم احد قال : ذاك يوم كله اوجله لطلحة : ، والزبير حوارى رسول
الله وصفوته وقد ذكر انهما في الجنة وقال جل وعز « لقد رضى الله عن المؤمنين اذ
يبايعونك تحت الشجرة » وما اخبرنا بعد انه سخط عليهم فان يكن ماسعوا فيه حقاً فاهل
ذلك هم وان يكن زلة ففي عفو الله تمحيصها وفيما وفقهم له من السابقة مع نبيلهم صلى
الله وسلم ، ومهما ذكرتموهما به فقد بدأتم بامكم عائشة رضى الله عنها فان ابى آب ان
تكون أمّاً له نبذ اسم الايمان عنه قال الله جل ذكره وقوله الحق « النبي اولى بالمؤمنين
من انفسهم وازواجه امهاتهم » اه فنظر بعضهم الى بعض ثم انصرفوا عنه اه ما اورده
المبرد رحمه الله

مثل هذا يري الواقف عليه من اين أتى من أتى حتى تمكنت الشبهة من نفسه ومن
الجواب عنه يعلم ما لى الآخر من البرهان ، وما يزيح ما وفر من الخلاف في الازهان
والحق الحج ، والباطل جليح ،

(المبحث التاسع)

دعوى ان معوية لم يبلغ رتبة الاجتهاد تفريط في الانصاف وافراط في الجحس وقد
ينفضى الى مالا يذهب اليه المناظر فان معوية اقام اميراً لعمر رضى الله عنه في الشام
ايام خلافته ، يتنضى ويفقى وهكذا كل عامل خليفة انما يولى لبكفي الخليفة مؤونة ذلك
وقد ذكر الامام ابن القيم في اعلام الموقعين ان عمر بن عبدالعزيز استعمل عروة ابن
محمد السعدي على اليمن وكان من صالحى اعمال عمر وانه كتب الى عمر يساله عن شيء
من امر القضاء فكتب اليه عمر « لعمرى ما انا بالنشيط على الفقيا ما وجدت منها بدا
وما جعلتك الا لتكفني وقد حملتك ذلك فاقض فيه برايك » اه وهكذا كان عمال
الخلفاء لاسيما عمال عمر بن الخطاب رضى الله عنه وناهيك بعمر وتخيروه وشدته ويقظته

على عماله وموآخذته لهم بالقليل والكثير فهل يتصور ان يولي عمر اقليم كالشام وهو اعظم اقليم الخلافة في عهده تلك المدة عاملا ليس باهل ولا كفو ولا بلغ رتبة من يجتهد في الدين ما اظن ان منصفنا يقبل ذلك ، وهذا مادعا ائمة السنة وقادة السلف الى القول بانه كان مجتهدا في حروبه لكنه مخطيء وان كان في رايه معذورا وما الاغرب الا قول بعض الغلاة : من اين لمعوية ان يعد في مصاف المجتهدين وهو لم يسلم الا قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين ومثاها لا يكفي لنيل طالب العلم مرتبة الاجتهاد فان من يربى في حجور العلم سنين متطاولة لا ينيلونه الا ان هذه الرتبة بل من افنى عمره كله فيه يابون الاذعان له بذلك فاني يسلم لكم ماتدعون : ونحن نقول : ان الجواب عن هذا مفصلا يحتاج الى مجلد لانه يستتبع مسائل ومقدمات عديدة الا انا نختصر له الكلام اختصارا فنقول لو سلم له ما يدعيه من اشتراط تطاول المدة في الصحبة النبوية للزم اخراج كثير من الصحابة الذين اسلموا قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الرتبة وعدد ليس بقليل من صغار الصحابة عليهم الرضوان مع انهم من اهل الرواية والفقه والامرة والعمالة والقيادة ولا قائل بذلك . ثم ان سر الوصول الى تلك الرتبة في ذلك العهد — مع قصر المدة — هو ان يوما واحدا من مجلس النبي صلى الله عليه وسلم خير من الف يوم من غيره ومن اين للخائف بركة ذلك المجلس الميمون وانوار علوم النبوة وحكمة التنزيل تشرق من حضرة الجليلة على تلك الاسماع الواعية والقلوب السليمة وما ثمة الابواب الابواب من معرفة التاويل والفقه في سنته صلى الله عليه وسلم وتلقى حكمته وحكمه وافضينه ومواعظه واوامره مما هو كلي الكليات واصل الاصول ثم بعده صلى الله عليه وسلم كان مما يقوى العلم ويشد ازره بمجالسة الخلفاء الراشدين وعلماء الصحب والتفقه منهم وسماع الحوار والتساؤل من المفتين منهم والمستفتين ومراجعة الليل والنهار كل ذلك مما يسهل الوصول الى البغية في اقرب وقت ، وفطرتهم السليمة وذكاؤهم العربي وفصاحتهم وذلاقة لسانهم اغناهم عن تلك العلوم التي هي وسيلة لتلك المقاصد الشريفة . واما رفض المتأخرين غد

من أمضى عمره في التعلم والتعليم في عداد المجتهدين فالمقام فيه تفصيل فإن أمضى
عمره في الوسائل الآلية والعلوم العقلية والفقه في مذهب واحد ولم يكب على علوم
الكتاب والسنة حتى يصير ملكة له فاجدر به أن لا يكون من رجال هذا المقام إذ
لا يتال بمثل منهجه المذكور . وأما من سلك سبيل السلف في التعلم والتعليم ووقف
حياته على علوم الكتاب والسنة ووقف على سر الشريعة والتشريع ، وحكمة التأصيل
والفروع ، فذاك من فرسان هذا الميدان ، وإن لم يدع ذلك أو نجسه أهل الشأن ، هذا
وقد أوضح مرتبة معوية في الاجتهاد والامامة الامام ابن تيمية في منهاج السنة بقوله :
ان معوية روى الحديث وتكلم في الفقه وقد روى أهل الحديث حديثه في الصحاح
والمسانيد وغيرها وذكر بعض العلماء فتاويه واقضيته : وعده الامام ابن القيم في اعلام
الموقعين في طبقة الصداقة المتوسطين في الفتوى بين المكثرين منها والمقلدين : ومن
أوسع المقال في هذا الامام ابن حزم رضى الله عنه في الفصل وعبارته : وأما امر
معوية فلم يقاتله علي رضى الله عنه لامتناعه عن بيعته لأنه كان يسهه في ذلك ماوسع
ابن عمر وغيره ولكن قاتله لامتناعه عن انفاذ امره في جميع ارض الشام وهو الامام
الواجب طاعته فعلي المصيب في هذا ولم ينكر معوية قط فضل علي واستحقاقه الخلافة
لكن اجتهاده اذ ادى الى ان رأى تقديم اخذ القود من قتلة عثمان رضى الله عنه على
البيعة ورأى نفسه احق بطلب دم عثمان والكلام فيه من ولد عثمان وولد الحكم بن
ابي العاص لسنة واقوته على الطاب بذلك كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عبد الرحمن بن سهل — اخا عبد الله بن سبيل المقتول بنخبر — بالسكوت وهو اخو
المقتول وقال له كبر كبر : وروى الكبر الكبير : فسكت عبد الرحمن وتكلم بحقيقة وحويلة
ابنا مسعود وهما ابنا عم المقتول لانهما كانا آمن من اخيه فلم يطلب معوية من ذلك
الاما كان له من الحق ان يطالبه واصاب في ذلك الأثر الذي ذكرنا وانما الخطأ في
تقديمه ذلك على البيعة فقط فله اجر الاجتهاد في ذلك ولا اثم عليه فيما حرم من الاصابة
كسائر المخطئين في اجتهادهم الذين اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهم اجرا

واحدًا ولم يصيب اجرين (ثم قال ابن حزم) ولا عجب اعجب من يميز الاجتهاد في
الدماء والفروج والانساب والاموال والشرائع اني يدان الله بها من تحريم وتحليل
وايجاب ويعذر المخطئين في ذلك ويرى ذلك مباحا لئلا ياتي حنيفة والثوري ومالك
والشافعي واحمد وداود واسحق وابي ثور وغيرهم كزفر وابي يوسف ومحمد بن الحسن
والحسن بن زياد وابن القاسم واشهب وابن الماجشون والمزني وغيرهم فواحد من هؤلاء
يدبح دم هذا الانسان وآخر منهم يحرّمه كمن حارب ولم يقتل او عمل عمل قوم لوط
وغير هذا كثير وواحد منهم يبيح هذا الفرج وآخر منهم يحرّمه كبكر انكحها ابوها
وهي بالغة عاقلة بغير اذنها ولا رضاها وغير هذا كثير وكذلك في الشرائع والاوامر
والانساب وهكذا فعلت المعتزلة بشيوخهم كواصل وعمرو وسائر شيوخهم وفقهائهم
وهكذا فعلت الخوارج بفقهاءهم ومنتهيهم ثم يضيّقون ذلك على من له الصحبة والفضل
والعلم والتقدم والاجتهاد كمعوية وعمرو ومن معها من الصحابة رضي الله عنهم وانما
اجتهدوا في مسائل دماء كالتي اجتهد فيها المفتون وفي المفتين من يرى قتل الساحر
وفيه من لا يراه وفيهم من يرى قتل الحرّ بالعبد وفيهم من لا يراه وفيهم من يرى
قتل المؤمن بالكافر وفيهم من لا يراه ماي فرق بين هذه الاجتهادات واجتهاد معوية
وعمر و غيرهما لولا الجهل والعنى والتخليط بغير علم وقد علمنا ان من لزمه حق
واجب وامتنع عن ادائه وقاتل دونه فانه يجب على الامام ان يقاتله وان كان منا وليس
ذلك بمؤثر في عدالته وفضله ولا بموجب له فسق بل هو ماجور لاجتهاده ونيته في
طلب الخير . فبهذا قطعنا على صواب علي رضي الله عنه وصحة امامته وانه صاحب
الحق وان له اجرين اجر الاجتهاد واجر الاصابة وقطعنا ان معوية رضي الله عنه ومن
معه مخطئون مجتهدون ماجورون اجرا واحدا . وايضا في الحديث الدحيح عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه اخبر عن مارقة تمرق بين طائفتين من امته يقتلها اولى
الطائفتين بالحق : فمرقت تلك المارقة وهم الخوارج من اصحاب علي واصحاب معوية
فقتلهم علي واصحابه فصيح انهم اولى الطائفتين بالحق اه كلام ابن حزم بحروفه وقد اطال

بعده بما يكشف القناع عن كثير من الغامضات ويجلي الحق طالبه بالآيات اليينات
وقال الامام ابن تيمية في منهاج السنة : فان قال الذاب عن علي كان علي
مجتهدا في ذلك ما قال له منازعه : ومعوية كان مجتهدا في ذلك : فان قال كان مجتهدا مصيبا :
ففي الناس يقول له : ومعوية كان مجتهدا مصيبا أيضا بناء على ان كل مجتهد مصيب وهو
قول الاشعري (ومنهم) من يقول بل معوية مجتهد مخطي وخطو المجتهد مغفور
(ومنهم) من يقول بل المصيب احدهما لابعينه (ثم قال) ومن سلم انه كان امام
حق كادل السنة انه يقول : الامام الحق ليس معصوما ولا يجب على الانسان ان
يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطيعه الانسان فيما يعلم انه معصية لله او ان
تركه خير من فعله والصحابة الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون ان ترك القتال خير من
من القتال اونه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لايخلو إما ان
يكونوا عصاة او مجتهدين مخطئين او مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في ايمانهم
ولا ينمهم الجنة فان الله تعالى قال « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما
فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فاءت فاصلحوا
بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم
واتقوا الله لعلمكم ترحمون » فساهم اخوة ووضعتهم بانهم مؤمنون مع وجود الاقتتال
بينهم والبغي من بعضهم على بعض فمن قاتل عليا ان كان باغيا فليس ذلك بخبرجه عن
الايمان ولا موجب له النيران ولا مانع له من الجنان فان البغي اذا كان بتأول كان
صاحبه مجتهدا ولذا اتق اهل السنة على انه لا يفسق واحدة من الطائفتين وان
قالوا في احدهما انهم كانوا بغاة لانهم كانوا مناولين مجتهدين والمجتهد المخطي
لا يكفر ولا يفسق وان تعمد البغي فهو ذنب من الذنوب والذنوب يرفع عقابها
باسباب متعددة كالنوبة والحسنات الماحية والاصائب المكفرة وشفاعة النبي
صلي الله عليه وسلم ودعاء المؤمنين وغير ذلك اه كلام ابن تيمية بحروفه
رضي الله عنه

(د البحث العاشر)

قد يورد علينا بعض فلاسفة التاريخ بان معوية واباه وذوى قرياه من الطلقاء --
اعني الذين اسلموا يوم فتح مكة واطلق النبي صلى الله عليه وسلم سراحهم منه وكرما
-- لم يعتنقوا الاسلام الا لما يئسوا من الفوز وانهم كانوا يبطنون العداوة لبني هاشم
لما بينهم وبينهم في الجاهلية وان معوية انما تصدى للمطالبة بدم عثمان ظاهرا
وقصده الناس الخلافة وانه لم يحارب الا للملك والدنيا اذ دل عليه اقتباسه من
الروم اسباب البذخ وذو عى الترف وتفايده لهم في ابهة الملك ولبس الخز والديباج
واحداثة البيعة لابنه يزيد وحمله الناس على بيعته بولاية العبد الى غير ذلك مما قلب
هيئة الخلافة الحقة وما استتبعه من الملك العضوض الذي اصبحت الاثرة والعصبية
والبعد عن سيرة الراشدين لازما من لوازمه وركنا فيه -- اللهم الا ما شئنا وتدر
-- دع عنك ما جره على الامة من سفك الدماء في حروبه مع الامام الحق وبغيه
في خروجه عليه افليس كل هذا من المعاصي التي تبيح لمن مرتكبها
وتوجب بغضه في الله -- وهذا ما حمل من الف في ذلك وصدع به --
وقد يقال في الجواب انا قدمنا في المباحث المتقدمة ما فيه الكفاية مبرهنا عليه
ويزاد على ذلك بان كونهم من الطلقاء وما ذكر معه لو كان يوجب بغضهم لما أمر
النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم على سراياه ولما استعملهم الخلفاء الراشدون في
عمل ما ، والجزم بانهم كانوا يبطنون ما يبطنون تهجم على الغيب فان ذلك مرده
الى بارتهم وحسابهم عليه سبحانه . واما البذخ والترف فما كان حلالا او من
حلال فلا نكران فيه « قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات
من الرزق » قال الامام ابن تيمية : هذه الآثار المروية في مساوئهم منها
ما هو كذب ومنها ما قد زيد ونقص وغير من وجبه والصحيح منه هم فيه
معذورون اما مجتهدون مصيبون واما مجتهدون مخطئون واهل السنة مع ذلك

لا يعتقدون ان كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الاثم وصغائره بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما صدر منهم ان صدر واذا كان صدر من احد منهم ذنب فيكون قد تاب منه اوتى بحسنات تمحوه او ابتلى ببلاء في الدنيا كفر عنه فاذا كان هذا في الذنوب المحققة فكيف بالامور التي كانوا فيها مجتهدين اه كلامه رحمه الله

ومما يرشح الاجتهاد لمعوية في هذا الباب انه كان يرى ان بني امية اولى بطون قريش بالسلطة لانهم كانوا في الجاهلية اقوى من بني هاشم جانباً واكثر عدداً وكانت القيادة في الحرب اليهم (١) وقد نقل المبرد في الكامل ان آل حرب كانوا اذا ركبوا في قومهم من بني امية قدموا في المواكب واخليت لهم صدور المجالس (قال) وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يفرش فراشا في بيته في وقت خلافته فلا يجلس عليه الا العباس بن عبد المطلب وابوسفیان بن حرب ويقول : هذا عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا شيخ قريش وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة انه من دخل في داره فهو آمن : اه

وروى البخاري في صحيحه في باب غزوة الخندق عن ابن عمر ان معوية خطب (٢) فقال من كان يريد ان يتكلم في هذا الامر فليطمع لناقرنه فلنحن احق به منه ومن آبيه قال عبدالله : فخلت حبوتي وهممت ان اقول : احق بهذا الامر منك من قاتلك واباك علي الاسلام : فخشيت ان اقول كلمة تفرق بين الجمع وتسفك الدم ويحمل عني غير ذلك فذكرت ما أعد الله في الجنان :

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : كان رأى معوية في اخلافة تقديم الفاضل في القوة

(١) هذا ما يراه معوية وان كان الامر كما اجابه علي عليه السلام في كتاب له — علي ما نقله المسعودي — بقوله : واما قولك نحن بنو عبد مناف فكذلك نحن وايس امية كهاشم ولا حرب كمعبد المطلب ولا ابوسفیان كابي طالب ولا الطايق كالمهاجر ولا المبطل كالمحق وفي ايدينا فضل النبوة : اه
(٢) يعرض بعبد الله ابن عمر لما ذكره للاخلاق

والرأي والمعرفة عَلَى الفاضل في السبق الى الاسلام والدين والعبادة فلهذا أطلق أَنَّهُ أَحَقُّ ورَأْيُ ابنِ عمرٍ بخلاف ذلك وانه لا يبايع المفضول الا اذا خشى الفتنة ولهذا بايع بعد ذلك معاوية ثم ابنه يزيد ونهى بنيه عن نقض بيعته وبايع بعد ذلك لعبد الملك ابن مروان اهـ

وامامة المفضول مع وجود الفاضل لا خلاف في صحتها الا ما نقل عن الباقراني من اشتراطه ان يكون افضل اهل زمانه قال ابن حزم : يكفي من بطلان هذا القول اجماع الامة عَلَى بطلانه فان جميع من ادرك من الصحابة من جميع المسلمين في ذلك العصر قد اجمعوا عَلَى صحة امامة الحسن ومعاوية وقد كان في الناس افضل منهم بلا شك كسعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وابن عمر وغيرهم فلو كان ما قاله الباقراني حقا لكانت امامة الحسن ومعاوية باطلة وحاشا لله عز وجل من ذلك اهـ

(البحث الحادى عشر)

ان من عدل المؤلف وعقله اذا ذكر لاحد ما عليه ان يشفعه بماله ايضا (١) ثم اما ان يرجح بعد ذلك او يترك الحكم لغيره لئلا يقال انه يتشيع ويتحزب او ييخس الناس اشياءهم فمن اثر منه عملان — حسن وقبيح — لزم ان ينصب له الميزان وتراقب الكفتان عَلَى ان الكامل بعد ينسى السيئ للحسن ويميت المساوى للمحسن « ان الحسنات يذهبن السيئات »

نقول هذا تمهيدا لما قاله بعض المحققين : ان امرة معاوية ثم خلافته لم تخل من بين عَلَى الاسلام والمسلمين وذلك لانتصابه لجهاد المحاربين من الروم ونهوضه لنشر الاسلام وغزوه لرفع راية التوحيد وقد نجح في كل غزواته مع الروم وفتحت عَلَى يده بلاد

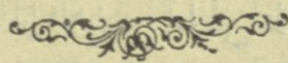
(١) مر بي مساء كتابة هذه الجملة في كتاب تنقيح التحقيق للحافظ محمد بن عبد الهادي المقدسى الحنبلى ما مثاله من الدراقطنى بسنده الى وكيع قل : اهل العلم يكتبون الماحم وما عليهم واهل الاسماء لا يكتبون الا الماحم : اهـ

عديدة مما عاد على المسلمين بفوائد لا تحصى بل وعلى كل من اطلانه راية الاسلام في سنة « ٢٣ » من الهجرة غزا معوية الروم فبلغ عمورية وجعل عند طرسوس جنودا وافرا من اهل الشام والجزيرة وفي سنة « ٢٧ » غزا قنسرين وفي سنة « ٢٨ » كان فتح قبرس على يده وغزا معه من الصحابة ابوذر وعبد الله بن الصامت ومعه زوجته ام حرام وابو الدرداء وشداد بن اوس ، وكان معوية قد لج على عمر في غزو البحر وفي سنة « ٤٩ » سير جيشا كثيفا الى القسطنطينية وكان في الجيش ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابو ايوب الانصاري وبها توفي وغيرهم قال الامام ابن تيمية : وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم : والجيش عدد معين لا مطلق وشمول المغفرة لا احاد هذا الجيش اقوى من شمول اللعنة لكل واحد واحد من الظالمين فان هذا اخص والجيش معينون اه

وذكر المسعودي — وغيره من المؤرخين — ان معوية كان اذا صلى الفجر جلس للقاص حتى يفرغ من قصصه ثم يدخل فيؤتي بمصحفه فيقرأ جزاءه ثم يدخل الى منزله فيأمر وينهى ثم يصلي اربع ركعات ثم يخرج الى مجلسه الخ فاذا ضمت هذا الى حله وكرمه المشهورين وغزواته المتقدمة رأت عملا صالحا كبيرا لا يسوغ كفرانه وقد روى الامام ابو الفرج الاصفهاني في آخر ترجمة الربيع بن زياد من الاغاني بسنده الى ابن عباس حبر الامة وترجمان القرآن انه رضى الله عنه لما اتاه نعي معوية وهو يعشى اصحابه وبأكل معهم وقد رفع الى فيه لقمة فالتقاها واطرق هنيئة ثم قال : جبل تدكدك ثم مال بجميعه في البحر واشتملت عليه الابحر ، الله در ابن هندما كانت اجمل وجهه واكرم خلقه واعظم حله : فقطع عليه الكلام رجل من اصحابه وقال : اتقول هذا فيه فقال : ويحك انك لا تدري من مضى عنك ومن بقى عليك وستعلم ثم قطع الكلام ، وبالجملة فعلى المنتقد ان لا ينسى الحسن لخلافه والمنتقد ههنا مهما بلغ به الانتقاد فانه لا يخرج به الحكم عن كون المحكوم عليه ممن له عمل صالح وآخر سيئ

فيكون من المخلطين وقد قال تعالى في حقهم « وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم ان الله غفور رحيم » فالعمل الصالح مع السيء المحقق مما ترجى له المغفرة بنص الآية الذي لا يقبل التأويل سيما اذا قلنا ان قوله تعالى « وآخرون » في الآية هم قوم من اهل النفاق لعطفها على قوله تعالى « ومن اهل المدينة مردوا على النفاق » فيكون غيرهم بالاولي والا رجى من عفوهم تعالى ومغفرته هذا ما يقتضيه نظر الشرع والعدل فيه

قال الغزالي في آخر الاقتصاد : الظن بعبودية الله كان على تأويل فيما كان يتعاطاه وما يحكى سوى هذا من روايات الآحاد فالصحيح منه مختلط بالباطل والاختلاف اكثره اختراعات الروافض والخوارج وارباب الفضول الخائضون في هذه الفتنون فينبغي ان تلازم الانكار في كل مالم يثبت وما ثبت فتستنبط له تاويلا فما تعذر عليك فقل لعل له تاويلا وعذرا لم اطلع عليه (واعلم) انك في هذا المقام بين ان تسيء الظن بمسلم وتطعن عليه وتكون كاذبا او تحسن الظن به وتكف لسانك عن الطعن وانت مخطيء مثلا والخطأ في حسن الظن بالمسلم اسلم من الصواب بالطعن فيهم فلو سكت انسان مثلا عن لعن ابيليس او من شئت من الاشرار طول عمره لم يضره السكوت ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم مما هو بريء عند الله تعالى منه فقد تعرض للهلاك بل اكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به لتعظيم الشرع الزجر عن الغيبة اه وهو كلام يقبله العقل السليم كيف لا وهو كلام اعقل فيلسوف في الاسلام قتل امثال هذه المباحث خبرا وعرضا كما دهرنا حتى وقف على جلبها وخفيها ، وحقها وحشوها ، لانقول ذلك تقليدا فانا ابعد الناس عنه وانما هو الحق الذي وافق ما راينا وما انشرح له صدرنا بعد طول امعان ، وطرح التعصب عدة ازمان ، وهكذا مشربنا فيما ناثره عن غيرنا والله المستعان ،



(المبحث الثاني عشر)

ان النصوص في الحب في الله والبغض فيه هي في موالاته المؤمنين ومحادة المشركين
المحاربين كما قال تعالى « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله
ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » الآية وقوله تعالى « اشداء
على الكفار رحما بينهم » وقوله « ترى كثيرا منهم يتسولون الذين كفروا لبئس
ما قدمت لهم انفسهم ان سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون » قال السيد ابن
المرئضى الزبيدي في اثار الحق : ذكر الامام المهدي محمد بن المطهر عليهما السلام ان
الموالاته المحرمة بالاجماع هي موالاته الكافر لكفره والعاصي لمعصيته ونحو ذلك (قال)
وهو كلام صحيح والحجة على صحة خلاف فيما عدا ذلك اشياء كثيرة منها قوله
تعالى في الوالدين المشركين بالله « وصاحبها في الدنيا معروف » ومنها قوله تعالى
« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا
اليهم ان الله يحب المقسطين » انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من
دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون » ثم قال
السيد : ويدل عليه قوله تعالى « فان عصوك فقل اني بري مما تعملون » فامره بالبراءة
من عملهم القبيح لا منهم وكذلك نبرأ النبي صلى الله عليه وسلم مما فعل خالد بن
الوليد ولم يتبرأ منه بل لم يعزله من امارته (ثم قال) ويدل عليه جواز نكاح الفاسقة
بغير الزنا وفاقا — ونكاح الكتابية عند الجمهور وظاهر القرآن يدل عليه وفعل
الصحابية . ومن ههنا اجاز المتشددون في الولاء والبراء ان يحب العاصي لخصلة خير
فيه ولو كان كافرا كابي طالب في احد القولين وعلى الآخر حب النبي صلى الله عليه
وسلم له قبل اسلامه وهو مذهب الهاديوية — ويدل لهم في المسلم حديث شارب
الخمر الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سبه بعد حده وقال : لا تعينوا الشيطان
على اخيكم اما انه يحب الله ورسوله : رواه البخاري بل يدل عليه في حق اهل الاسلام

قوله تعالى « وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء ابدا حتى تؤمنوا بالله وحده » فجعل
 الايمان بالله وحده غاية ينقطع عندها وجوب العداوة والبغضاء (ثم قال) وبعضه
 مانع عليه من العفو عن فرّ يوم احد ، ومنه حديث اهل الافك الا الذي تولى
 كبره منهم ، ومنه حديث مسطح ونزول الآية فيه ، ومنه تحريم المشاحنة والمهاجرة
 بل جعلها كالشرك في منع المغفرة للمتجاوزين حتى يصطلحوا له مخلصا

(المبحث الثالث عشر)

ان دعوى وجوب بغض معوية واباحة لعنه تستلزم ارتكاب الحسن عليه السلام
 جريمة كبرى وخطيئة عظمى في ثناؤه عن اخلافة لمعوية ذلك لان من يجب
 بغضه ويتقرب الى الله بلعنه يجرم اعانته على ضلاله فكيف بمبايعته اميرا على المؤمنين
 في مشارق الارض ومغاربها لا ينفذ امر دونه ولا يفتأت أحد عليه وقد احتج
 الامام ابن حزم بهذا على من يحصر من الشيعة الامامة في العلويين بقوله : لو كان
 الامر في الامامة على ما يقول هؤلاء لما كان الحسن رضي الله عنه في سعة من ان
 يسلمها لمعوية فيهنه على الضلال وعلى ابطال الحق وهدم الدين فيكون شريكه
 في كل مظلمة ويبطل عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوافقه على ذلك الحسين
 اخوه رضي الله عنهما فما نقض قطبيعة معاوية الى ان مات فكيف استحل الحسن
 والحسين رضي الله عنهما ابوالعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما طائعين
 غير مكرهين فلما مات معاوية قام الحسين بطالب حقه اذ راي انهابيعة ضلالة فلولا
 انه راي بيعة معاوية حقا لما سلمها له ولفعل كما فعل يزيد اذ ولي يزيد هذا مالا
 يمتري فيه ذوانصاف — هذا ومع الحسن ازيد من مائة الف عنان يموتون دونه فتالله
 لولا ان الحسن رضي الله عنه علم انه في سعة من اسلامها الى معاوية وفي سعة من ان
 لا يسلمها لما جمع بين الامرين فامسكها بستة اشهر لنفسه وهي حقه وسلمها بعد
 ذلك لغير ضرورة وذلك له مباح بل هو الافضل بلا شك لان جده رسول الله صلى

الله عليه وسلم قد خطب بذلك علي المنبر بحضرة المسلمين واراهم الحسن معه علي المنبر وقال : ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به بين طائفتين من المسلمين :
رويناه من طريق البخاري وهذا من اعلامه صلى الله عليه وسلم وانذاره بالغيوب
التي لا تعلم البتة الا بالوحي اه كلام ابن حزم رحمه الله

[المبحث الرابع عشر]

مما جاء في رسالة صاحبنا السيد ابن عقيل التحامل علي البخاري رحمه الله في عدم روايته عن الامام جعفر الصادق رضى الله عنه وتخريجه حديثه وعبارته (١) احتج الستة في صحاحهم بجعفر الصادق الا البخاري فكانه اغتر بما بلغه عن ابن سعد وابن عياش وابن القطان في حقه علي انه احتج بمن قدمنا ذكرهم وهنا يتحير العاقل ولا بدري بما ذا يعتذر عن البخاري رحمه الله وقد قيل في هذا المعنى شعرا

قضية اشبه بالمرزئه *	هذا البخاري امام الفقه
بالصادق الصديق ما احتج في *	صحيحه واحتج بالمرجئه
ومثل عمران بن حطان أو *	مروان وابن المراء المخطئه
مشكلة ذات عوار الى *	حيرة ارباب النهى ملجئه
وحق بيت يمتة الورى *	مغدة في السير اومبطئه
ان الامام الصادق المجتبى *	بفضله الاى ات منبئه
اجل من في عصره رتبة *	لم يقترف في عمره سيئه
قلامة من ظفر ايهامه *	تعدل من مثل البخاري مثه

اه كلامه ونحن نقول ان التحامل على البخاري بمثل هذا الكلام لا تنهجه الحكماء ولا تسلكه العلماء في آداب المناظرة وهذا التحامل منظور فيه من وجوه (الاول) ان كون البخاري اغتر بمن توقف في الرواية عن الامام جعفر عليه السلام تهجم على

الغيب اذ لا يطلع على مثله من نيته الا اعلام الغيوب او يكون اثر عنه في مؤلفاته ذلك والا فمن الفرية على المرء ان يتقول عليه ما لم يقله

(الثاني) لوصح ما ذكر للزم ان يكون كل من لم يروله البخاري مجروحاً بنظره كالشافعي واحمد ونحوهما فان البخاري لم يخرج لهما حديثاً في صحيحه مع انها من رجال الرواية لاسيما الامام احمد ولا قائل بان البخاري يرى جرحهما فما يجاب عنه فيهما يجاب عنه في الامام جعفر

(الثالث) اتفقوا على ان لا ملام على امام في اجتهاده والبخاري من كبار الائمة المجتهدين فهب انه اجتهد في رواية جعفر فان خطأ كان مأجوراً معذوراً

(الرابع) قد يترك جامع المسند الرواية عمن غلب عليه الفقه لان شهرة الراوي بالرواية والحفظ تدعو لتحمل طالب الحديث عنه وكتابة حديثه اكثر من التحمل عمن اشتهر بالفقه ومن ذلك ترك البخاري وامثاله الرواية عن ابي يوسف ومحمد بن الحسن وامثالهم وقد يكون من هؤلاء في نظره الامام جعفر فلا يلزم من ترك الرواية عنه جرحه (الخامس) قد يترك المحدث الرواية عن راوٍ آخر في طبقة اما لانه يراه فوقه في العلم او ان ماعنده اضبط واسد او ان في سنده علو او نحو ذلك من مقاصد المتحامين (١) وكله مما لا حرج فيه ولا يستلزم الغض من سالك سبيله لانه سبيل مشروع ومتبع متبوع قال الامام ابن حزم في الفصل في الرد على الامامية الذين يرون العلوية افضل معاصريهم وامثاله : وكذلك لا يجدون لجعفر بن محمد بسوقاً في علم ولا في دين ولا في عمل على محمد بن مسلم الزهري ولا علي بن ابي ذؤيب ولا على عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالله بن عمرو ولا على عبيد الله بن عمرو بن حفص بن عاصم بن

(١) رايت بعد كتابة ماتقدم في مجاميع المكتبة العمومية عندنا في دمشق عدد (٢٥) رسالة للخطيب البغدادي في الاحتجاج بالشافعي قال فيها : ان البخاري اخرج في صحيحه عن بعض المذكورين في تاريخه . وسيل من ترك الاخبار عنه سيل مترك من الاصول اما ان يكون الراوي ضعيفاً ليس من شرطه او يكون مقبولا عنده غير انه عدل عنه استغناء بغيره ثم قال : والذي نقول في تركه الاحتجاج بحديث الشافعي انما تركه لالمعني يوجب ضعفه لكن غنى عنه بما هو اعلى منه اهـ

عمر ولا على ابني عمه محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن وعلي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بل كل من ذكرنا فوقه في العلم والزهد وكلهم ارفع محلا في الفتيا والحديث لا يمنع احد منهم من شيء من ذلك اه بحروفه وثمه وجسوه اخرى واعذار اربابها ابصر بها ولا يحتج على البخاري برواية غيره عن الامام جعفر لان لكل وجهة وما كل فاضل يكلف المحدث الرواية عنه اوله مادام لاهيمنة ولا سيطرة على الاذواق والمشارب بالاجماع . واما احتجاج البخاري بالمرجئة فانه لم يحتج بهم ويرو لهم لهذا العنوان اعني الارجاء وانما خرج رواية الصدوق الثبت منهم وهذا ما يهيم الراوي والمتحمل معهما كان مذهب المروي عنه ومشر به

واما احتجاجه بعمران بن حطان مع انه من كبار الخوارج فلما ذكرنا من الصدق في الحديث والنوقي في الرواية والامانة العظمى وما قولك فيمن يرى الكذب كفرا واما ماقيه وعقده فحسابه على ربه (١)

واما مروان فقد قال عروة — ومقامه في التابعين معروف — لا يتهم مروان في الحديث واما ابن المرأة المخطئة فيعني به الناظم غفر الله له معوية ويشير الى امه هند في خطئها في قصة سيد الشهداء حمزة رضى الله عنه وما وقع منها في جاهليتها الا ان الناظم فاته ان الاسلام يجب ما قبله لان الاسلام بسماحته ودعوته الى الصفيح والعفو يتناسى امثال ذلك ولا يذكرها

﴿ * خاتمة * ﴾

خلاصة بحثنا كله هو في موافقة ما ذهب اليه السلف الصالح قاطبة من قبول مرويات

(١) قال المبرد في الكامل : وكان عمران بن حطان في وقته شاعر قعد الصغرية ورئيسهم ومفتيهم وللرهن المرادي وعمران بن حطان مسائل كثيرة من ابواب المم في القرآن والاثار وفي السير والاحكام وفي الغريب والشرا و قال ابو الفرج الاصفهاني في ترجمته في الاغانى : كان عمران من القعدة (بفتحات) لان عمره طال فضعف عن الحرب وحضورها فاقصر على الدعوة والتحريض بلسانه وقد ادرك صدرا من الصحابة وروى عنهم وروى عنه اصحاب الحديث واصله من البصرة

معوية ومن كان معه من عقلاء الصحابة واكابرهم كما قدمنا الا ان ههنا امرأ لا بد من التنبية عليه وهو ان كثيراً من المتأخرين يحسبون ان قبول مروي معوية ومن معه او تاويل ما كان منهم بالحقهم بالمهاجرين او الانصار او يسويهم في مرتبة الصحبة ومزية الفضيلة والتفاضل (كلا ثم كلا) فان رفع التفاضل بينهم جعل محض وضلال بين فلا صحابة رضوان الله عليهم مراتب ومنازل وقد فضل الله بعضهم على بعض ونفى المساواة بينهم في باب التفاضل وان وعد الجميع المثوبة فقال سبحانه «لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير» ولا اسمج بل لا اجمل من حشوى برى معوية كابي بكر او علي في درجة الصحبة وما يتبعها بحيث يدلى بنفسه الى احلالها في محل واحد وانزالها في مستوى واحد لاسيما اذا اتكأ على شمول الصحبة وهذا ما يثير اقلام كثير من المتحمسين حتى ياخذهم من جرائه المقيم المقعد (والحق لهم) وهذا ما حدا بعض اليمنيين الى منع الترضى عن معوية لانه صار — بزعمه — شعار الكبار الصحب الا ان مثل هذا التضييق في الدعاء من باب تحجير الواسع وقد طالب الدعاء بالمغفرة والرحمة لاموات المسلمين في الصلاة على جنائزهم، والدعاء بذلك طلب لرضا الله عن المدعو له فالتحريج الى مثل هذا الحد غلو غير مقبول ، لا يساعد معقول ولا منقول وبالجملة فالتسوية منفية بنص الكتاب العزيز واعطاء كل ما يستحقه من المقام قيام بادب من آداب التنزيل الكريم المأمور بها (ومنه) وجوب تعظيم آل البيت الطاهرين ومحبتهم واكرامهم واحلالهم في المكان الاسمى من التكريم والنصوص في ذلك جملة متواترة (قلنا) ان بحثنا كله في معوية ومن كان معه من اكابر الفضلاء الذين قبل السلف مرويهم واما من بعد معوية من الذين ظهر كيدهم ومكرهم وعضؤهم على المالك وايداء السلالة الطاهرة من الامويين والعباسيين فاولئك يعصمنا الله من موالاتهم وان يلم بنا طيف من ذلك بل نبأ الى الله من ضلالهم ، وما اقترفوه من سئ اعمالهم ، وقد وصف الاديب ابو بكر الخوارزمي بعضا من مخازيهم (عليهم) ما يستحقون بقوله : يجي فيئوسهم

فيفرق على الديلمي والثوري ، ويحمل الى المغربي والفرغاني ، ويموت امام من ائمة
 الهدى ، وسيد من سادات بيت المصطفى ، فلا تتبع جنازته ، ولا تخصص مقبرته ،
 ويموت ما جن لهم اولاعب ، اومسخرة اوضارب ، فتحضر جنازته العدول والقضاء ،
 ويعمر مسجد التعزية عنه القواد والولاء ، ويسلم فيهم من يعرفونه دهر يا اوسو فسطائيا
 ويقتلون من عرفوه شيعة اوسمى ابنه عليا ، يقتلون بني عمهم جوعا وسغيا ، ويملاون
 ديار الديلم فضة وذهبا ، يستنصرون المغربي والفرغاني ، ويجفون المهاجري والانصاري
 ويولون انباط السواد وزارتهم ، وقلق العجم والطاطم قيادتهم ، ويمنعون آل ابي
 طالب في جدتهم ، يشتهي العلوي الاكلة فيحرمها ، ويقترح علي الايام الشهوة فلا
 يطعمها ، وخراج مصر والاهواز ، وصدقات الحرمين والحجاز ، تصرف الى ابن ابي
 مريم المدني والى ابراهيم الموصل ، والى زلز الضارب وبرصوما الزامر ، واقطاع
 بختيشوع النصراني قوت اهل بلد ، وجاري بغا التركي والافشين الاشر وسني كفاية امة
 ذات عدد ، والمتوكل زعموا يترى باثني عشر الف سر به ، والسيد من سادات اهل
 البيت يتعفف بزنجية اوسنديه ، يدخلون علي الفاطمي باكلة اوشربه ، ويصارفونه علي
 دائق وحبه ، ويشترون العوادة بالبدر ، ويجرون لها ما يفي برزق عسكر ، والقوم الذين
 احل لهم الخمس وحرمت عليهم الصدقة وفرضت لهم الكرامة والمحبة يتكفون خيرا ،
 ويهلكون فقرا ، ويرهن احدثهم سيفه ، ويبيع ثوبه ، وينظر الى فيئه بعين مريضه ،
 ويتشدد علي دهره بنفس ضعيفه ، ليس له ذنب الا ان جده النبي ، وابوه الوصي ،
 وحقوقه مصروفة الى القهرمانه والمفرقة ، والى المغمزة والمزررة ، وخمسه مقسوم علي
 نقار الديكة والقردة ، وعلي عرس اللعبة واللعبة ، هذا بعض ما اورده ابو بكر الخوارزمي
 مما تنفطر له القلوب الما ، وتبكي عنده المهاجر دما ، وقد صدرها بما اثره عن امير
 المؤمنين علي رضي الله عنه انه قال : المحن الى شيعة اسرع من الماء الى الحدور :
 قال : وكان الله لم يرض لهم الدنيا ، فذخرهم للدار الاخرى ، ورغب بهم عن
 ثواب العاجل ، فاعد لهم ثواب الآجل ،

هذا آخر ما كتبناه في النقد على كتاب السيد ابن عقيل وقد آثرنا كليات مسائله

لان استقراء الجزئيات يحتاج الى وقت واسع وانما نلناه وفيما ذكرنا

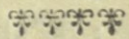
كفاية واستغفر الله لي وله ولجميع المؤمنين والحمد لله

رب العالمين في ٢١ رمضان سنة ١٣٢٧

بدمشق الشام قاله جامعه محمد جمال الدين

ابن محمد سعيد بن قاسم بن صالح

القاسمي الدمشقي



﴿ فهرست الكتاب ﴾

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب فيها الباعث على تأليفه وان المسئلة التي الف لها يجب ايفاؤها ما يلبق بها والاعجاب بحرية فكر ابن عقيل وان في كتابه ما يقف من معوية على غرائب وخلاصة
- ٣ مقدمة الكتاب
- شهرة اصل المسئلة وتعدد المذاهب فيها فمنهم من يرى السكوت ومنهم من يرى الخوض
- ٤ مذهب اله ابن عقيل هو مذهب الامامية وشيعة اليمن والمعتزلة ومقالة ابن ابي الحديد في رأي المعتزلة في البغاة والحوارج
- ٥ ماقاله الشهرستاني في خلاصة الخلاف وان البغي هل يوجب اللعن والنقل عن الامام يحيى في عدم قبول رواية من حارب اهل البيت خاصة
- ٦ رجال المعتزلة من السلف وممن روى لهم الشيخان
- ٧ بيان ان التنازع بالالقباب الذي احده المتأخرون عقوا به سلفهم كالبخاري ومسلم وقطعوا به رحم الاخوة الايمانية
- ٧ قضت حربة العلم من عهد السلف ان لا يخل بفكر والاستشهاد له من الشغف بالعلم تدوين التوقف
- ٨ نبذة عن داود الظاهري وانه كان يحضر درسه اربعمائة صاحب طيلسان اخضر الرزية كل الرزية توسيد المناصب الى غير اهلها ولينظر ماقاله الزبيدي في ذلك فانه مهم
- لا يسوغ الملام على مجتهد فيه ومن رأى الحق في وجهة فقد قامت عليه الحجة من عقل المؤلف ان يفسح المجال للبحث
- ٩ المبحث الاول في بيان ان اللعن لا يشفى علة في اظهار الحق والنقل عن امير المؤمنين عليه السلام في النهي عن مس اهل الشام

- ٩ يجب على المناظر ان يجمع بما يصدقه الذي تمام عليه الحجة به
- ١٠ المبحث الثاني في تحقيق الاستدلال بالعمومات وانها ظواهر معناها ظني فلا يحتاج بها على الاول
- ١٠ المبحث الثالث في ان آثار المروية في المعن تحتمل الخبر والانشاء فلا يحتاج بها على الاول
- ١١ المبحث الرابع في ان الحديث الضعيف لا حجة فيه في الاصول ولا في الفروع
فاحرى بمرويات المؤرخين وان الواجب التمييز
- ١٢ تنويه ابن الاثير بتاريخ الطبري
- ١٣ المبحث الخامس في ان الواقعة في معوية تستلزم رفض مرويه ومروى من اقام
معه من الصحب وهو خلاف اجماع السلف
- ١٤ انظر مقاله الذهبي في الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردهم
مقاله ضياء الاسلام في رسالته من ان ائمة اليمين من اهل البيت تلقوا الكتب
الستة بالقبول واخذوا منها ادلتهم وقبلوا رواية من بها من الصحب
- ١٥ فوائد الاشتغال بعلم الحديث
- بيان ان كتب الحديث مشتركة بين الامة يرويها الشيعي عن السني وبالعكس
وان عادة السلف الرواية عن المخالفين في المذهب وان كتب الحديث هي ايمانية
محمدية لاشافعية ولا غيرها
- ١٧ المبحث السادس لا تفسيق ولا تضليل الا بجمع عليه
اسماء الصحابة الذين توقفوا عن مبايعة علي
- ١٨ مذهب الاصم وهشام والكرامية والخوارج في الامامة
- ١٩ مشاهير رجال الخوارج
- ١٩ المبحث السابع ان الاخوة الايمانية لا ترفع بالمعاصي
- ٢٠ ما يقوله الناصبي والشيعة في علي ومعوية
- مذهب اهل السنة تحب كراهة ذنب المذنب ولا تجب كراهة المسلم نفسه بل يجب لاسلامه
- ٢١ المبحث الثامن اتفق الحكماء على انه لا يليق بالمناظر ان يهيج الا بعد ان يقتل



- المسائل علماً وكلام ابن رشد في ذلك
- ٣١ شبه محاربي علي عليه السلام
- ٢٤ المراسلة بين علي ومعوية في اخذ البيعة
- ٢٥ مدار بين نافع بين الازرق واصحابه الحروزية وبين ابن الزبير في انتقادهم على ابيه وعلى طلحة وعائشة والخليفة الثالث والرابع ودفاع ابن الزبير بالحكمة المسددة (وهذه المحاور من نفائس ما أثار)
- ٢٧ المبحث التاسع في تحقيق بلوغ معوية رتبة الاجتهاد وسر بلوغ بعض الصحابة رتبة الاجتهاد مع قصر مدة الصحبة
- ٢٩ رواية اهل المسانيد حديث معوية وعده في طبقات المتوسطين في الفتوى من الصحب واحتجاج ابن حزم على ان مآتاه معوية باجتهاد بادلة عديدة
- ٣١ ماقاله الامام ابن تيمية في اجتهاد معوية في مآتيه
- ٣٢ المبحث العاشر في الجواب عما انكروه على معوية في سيرته
- ٣٣ رأى معوية في ان بنى امية اولى فريش بالسلطة
- مكانة آل حرب في قومهم وتعظيم عمر لابن مفيان
- خطبة معوية في انه الاحق بهذا الامر وهم ابن عمر بالرد عليه
- ٣٤ امامة المفضل مع وجود الفاضل لاخلاف في صحتها وكلام ابن حزم في ذلك
- ٣٤ المبحث الحادى عشر من عدل المؤلف اذا ذكر لاحد ما عليه ان يشنعه بماله ثم نسيان السئ للحسن وذلك تمهيد لان خلافة معوية لم تخل من يمن على المسلمين
- ٣٥ غزوات معوية وفتوحه وحديث : اول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم : وما كان يعمل معوية في نهاره وما قاله ابن عباس في تأييده
- ٣٦ غاية المنتقد ان يرى معوية من المخاطين والتوبة مرجوة لهم
- فلسفة الغزالي في هذه المسئلة وهي بيت القصيد وموافقة المؤلف له لا تقليدا

فانه ابعد الناس عنه

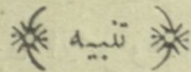
٣٧ المبحث الثاني عشر في تحقيق الحب في الله والبغض فيه (وهو من المضمون به)

٣٨ المبحث الثالث عشر في ان دعوى وجوب بغض معوية واباحة لعنه توجب ارتكاب الحسن جريمة كبرى في تنازله عن الخلافة له

٣٩ المبحث الرابع عشر في سبب ترك البخاري الرواية عن الامام جعفر والجواب عن ابيات نظمت في ذلك ومنه يعلم سر عدم الرواية لكثير من الائمة في الصحاح والمسانيد والسنن (والبحث مهم جداً)

٤١ ترجمة عمران بن حطان

٤١ (خاتمة) في ان خلاصة البحث موافقة السلف في قبول مرويات معوية ومن كان معه من الصحب ، والرد على كثير من الحشوية الذين لا يفاضلون بين الصحب وتبرؤ المؤلف من ظهر كيدهم للسلالة الطاهرة وسوق جملة من رسالة للخوارزمي في وصف اضطهاد العلويين في العصور الغابرة ، وما كان عليه المشغلة عليهم من الشوائن الظاهرة ،



وقع في صحيفة (١٠) لفظ المشتركين مرتين وصوابه المشتركين